الأمم المتحدة

A/60/PV.58

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الستون

الجلسة العامة **٥٨**

الأربعاء، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون ..... (السويد)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بوكري - كونو (جمهورية أفريقيا الوسطى)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البندان ١٧ و ٧٣ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

(هـ) تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها

تقرير الأمين العام (A/60/224)

مشروع القرار (A/60/L.27)

السيد إلكين (تركيا) (تكلم بالانكليزية): أعربت تركيا من قبل عن تأييدها للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم للمملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي. وفي ضوء العلاقات العميقة والتاريخية وعلاقات الصداقة التي تربط تركيا بأفغانستان، أود أن أدلي بكلمتي لإلقاء المزيد من الضوء على عدد من النقاط المتعلقة بآراء بلدي وجهوده بشأن أفغانستان.

واسمحوا لي أولا أن أؤكد أن تركيا أحد مقدمي مشروع القرار الحالي، الذي نشعر أنه يعكس بطريقة موضوعية النجاحات التي تحققت وبعض التحديات التي واجهت تنفيذ اتفاق بون، على حد سواء. ونتوقع أن يبعث النص في مجمله برسالة تضامن قوية مع الشعب الأفغاني ويؤكد في الوقت نفسه تصميم المجتمع الدولي على متابعة التطورات عن كثب والتزامه بذلك.

ونرحب بالانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات التي جرت في ١٨ أيلول/سبتمبر، والتي تمثل علامة بارزة هامة في تطور الديمقراطية في أفغانستان. و ''أفغانستان للأفغان'' كان دائما الشعار الذي رفعته تركيا. وتعتقد تركيا اعتقادا راسخا أن وجود هوية أفغانية تشمل الجميع يمثل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

05-62224 (A)

مفتاح الاستقرار والازدهار في هذا البلد الصديق. وتولي تركيا أهمية كبيرة للوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لأفغانستان.

وبصفتي ممثلا لبلد قاد القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان مرتين، ولمدة تصل في مجملها إلى ١٤ شهرا في السنوات الثلاث الماضية، أود أن أؤكد مرة أخرى على التزام تركيا المتواصل بالمساعدة على تحقيق السلام والأمن الدائمين في ذلك البلد. وفي هذا الصدد، نعتقد أن بناء جيش وطني وقوة شرطة وطنية أمر يكتسي أهمية حاسمة، ليس فقط للأمن الطويل الأجل في أفغانستان، بل أيضا للوحدة الوطنية لهذا البلد. واستنادا إلى هذا الفهم، أسهمت تركيا أيضا في إنشاء جيش وطني وقوة شرطة من خلال مساعدتهما في الحصول على المعدات اللازمة وتقديم برامج تدريبية لهما في تركيا وأفغانستان على حد سواء.

ولا يقتصر دعمنا لأفغانستان على المجالين العسكري والأمني فقط. فما فتئت تركيا تشارك بنشاط في المجالات الاجتماعية والصحية والتربوية والزراعية. وفي هذا السياق، تعتقد تركيا أن التنفيذ السريع لمشاريع التعمير يكتسي أهمية كبيرة لأفغانستان. وتشترك المؤسسات وشركات البناء التركية بنشاط في تنفيذ بعض هذه المشاريع.

وتشكل مكافحة إنتاج المخدرات والتجارة غير المشروعة فيها إحدى أهم الأولويات بالنسبة لأفغانستان. وثمة ضرورة حاسمة لاستحداث سبل بديلة للعيش توفر فرصا جديدة للشعب الأفغاني لتحقيق هذا الهدف. وينبغي النظر إلى القضاء على حقول الخشخاش في هذا السياق الأوسع.

ومن البديهي أن قيام أفغانستان ديمقراطية، وموحدة ومزدهرة سيقدم مثالا رائعا تقتدي به الدول والشعوب الأخرى التي تمر بتجارب وصعوبات مشابهة. وهكذا، لا تستطيع أفغانستان ولا يستطيع المجتمع الدولي تحمل الفشل. واسمحوا لي أن أثني على العمل الدؤوب والمخلص الذي تقوم به القيادة الأفغانية وبعثة الأمم المتحدة في أفغانستان في التصدي للتحديات الكبيرة الماثلة أمامنا. واسمحوا لي أيضا أن أؤكد مرة أخرى الالتزام القوي للحكومة التركية بأمن أفغانستان ووحدتها وتعميرها ورفاهها.

السيد وحيدوف (أوزبكستان) (تكلم بالروسية): في البداية، اسمحوا لي أن أشير إلى أن وفد أوزبكستان يؤيد الأفكار الواردة في بيان وفد جمهورية الصين الشعبية باسم الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون. وترحب أوزبكستان بالنجاحات الاقتصادية والسياسية الهامة التي حققتها حكومة أفغانستان السنة الماضية في تعمير ذلك البلد، بما في ذلك إجراء الانتخابات البرلمانية ومواصلة إنشاء مؤسسات إدارة الدولة، بما في ذلك عناصر كالجيش وأجهزة تطبيق القانون والنظام القضائي.

ومن الواضح أن المجتمع الدولي يضطلع بدور كبير في التطورات الإيجابية، لا سيما في تنفيذ عملية بون. وبلدنا، بصفته أحد الجيران المباشرين لأفغانستان، يشاركها تاريخا امتد قرونا طويلة من علاقات حسن الجوار، وهو مهتم، في الحقيقة، بإعادة تأسيس دولة أفغانية مسالمة ومستقرة. وتؤيد أوزبكستان بقوة مشاركة هذا البلد الذي يعد جزءا لا يتجزأ من منطقة وسط آسيا في عمليات التكامل الإقليمي.

ونظرا لمستوى التفاهم الذي توصل إليه المجتمع الدولي فيما يتعلق باستخدام الموارد المتاحة والتجربة التي اكتسبتها البلدان المجاورة، والتي يمكن استخدامها لإعادة بناء الاقتصاد الأفغاني، أود أن أشير باختصار إلى إسهام أوزبكستان في هذا المجال.

واستنادا إلى الأساس القانوني المتنامي للتعاون الأوزبكي – الأفغاني، يقدم بلدنا المساعدة إلى الشعب

الأفغاني في تعمير وبناء هياكله الأساسية، بما في ذلك الطرق وخطوط النقل، وإدارة المياه ومرافق الطاقة وشبكات الري. ومنذ عدد من السنوات، ظلت تعمل بصورة ناجحة آلية وُضعت بالاشتراك مع الأمم المتحدة لتنسيق تدفق البضائع من المنظمات الدولية والبلدان المانحة. ووصل هذا التدفق إلى حد بات يقدر الآن بملايين عديدة من الدولارات. ونتيجة لذلك، قلصت أوزبكستان تكلفة نقل البضائع إلى أفغانستان وتقوم بتنفيذ تدابير ترمي إلى تعزيز البنية التحتية لقطاع الخدمات.

ومع مراعاة الأهمية الاجتماعية والاقتصادية التي توليها القيادة الأفغانية لمسألة توفير الكهرباء إلى شمالي أفغانستان ووسطها، فإن أوزبكستان تمد جارتها بالكهرباء دون انقطاع.

وثمة عنصر هام في ضمان نجاح التعاون الأوزبكي – الأفغاني يتمثل في أن الوكالات الأوزبكية ذات الصلة لديها ٣٠ سنة من الخبرة في العمل في أفغانستان في مجال التنمية الاقتصادية. ولدينا عدد كاف من الخبراء المؤهلين على أعلى مستوى الذين يتكلمون بلغات السكان الذين يعيشون في أفغانستان. وتجعل البنية التحتية لشبكة النقل التي أُنشئت علاوة على القرب الإقليمي لأراضي أفغانستان من الممكن أن تقلل إلى أدنى حد التكاليف والوقت اللازم لتوصيل السلع الضرورية لذلك البلد.

وفي ضوء الخبرة العملية الواسعة للخبراء الأوزبيك، ولأننا أعددنا مشاريع وثائق لمرافق المياه والري للجزء الشمالي من أفغانستان، فإن بلدي لديه القدرة على تنظيم العمل من أجل استعادة نظم الإمداد بالمياه في أفغانستان. وقد صمم خبراؤنا مشروعا لإمداد المدن والمناطق الرئيسية المأهولة بالسكان بالمياه في مقاطعات بلخ، وبغلان وبادغيس، وجاوزجان، وكوندوز، وسمنغان، وتاخار، وفارياب، وهيرات. وأوزبكستان على استعداد، بهذه القدرة، على توسيع مجال تعاونها مع حكومة أفغانستان في مجالات أخرى، بما في ذلك عمليات التنقيب الجيولوجي ومد خطوط الاتصالات السلكية واللاسلكية المحلية والدولية التي تتصل بخطوط الاتصال الدولية المصنوعة من الألياف البصرية.

ووجود خطوط النقل له دور خاص فيما يتعلق بتنويع عملية تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية في أفغانستان وتطوير عمليات التكامل. ونود في هذا الصدد أن نوجه انتباه الجمعية إلى أهمية تنفيذ المبادرة الرامية لإنشاء ممر دولي للنقل عبر أفغانستان. وهذا النموذج للتعاون الاقتصادي يخدم مصالح أفغانستان والبلدان المجاورة لها على السواء، فضلا عن المجتمع الدولي بأسره.

وعلى الرغم من التقدم الذي تحقق في أفغانستان في مجال التنمية الاجتماعية، فما زالت توجد، مع ذلك، مخاوف بشأن المشكلات القائمة في مجال الأمن. وقد أعربنا عن قلقنا فيما يتعلق بنمو الأنشطة الإرهابية التي تقترفها حركة الطالبان وغيرها من الجماعات الإرهابية.

ويتحقق أحد العوامل الرئيسية لتوطيد الاستقرار في البلد عن طريق إدماج أفغانستان في النظام السياسي والاقتصادي لآسيا الوسطى. ونحن نتطلع إلى زيادة مشاركة أفغانستان في العملية التي تستهدف إنشاء سوق إقليمية مشتركة. وعلى المديين المتوسط والطويل، سيكون من الضروري إشراك أفغانستان كبلد مراقب في الأنشطة التي تقوم بها منظمة شنغهاي للتعاون.

وهناك قلق متزايد في صفوف المجتمع الدولي ودول المنطقة إزاء الارتفاع في إنتاج المخدرات في أفغانستان. ومن الأهمية بمكان، لمواجهة ذلك التهديد، إلى جانب إنشاء أحزمة أمنية حول البلد، إجراء إصلاح هيكلي جذري في الاقتصادي الأفغاني. وبدون هذا الإصلاح، ستظل الصلة بين

المخدرات والإرهاب تهديدا من التهديدات الكبرى للأمن القومي الأفغاني وعائقا لأداء الحكومة على نحو فعال. وسيصبح إنشاء مركز إقليمي في آسيا الوسطى للمعلومات والتنسيق لمكافحة الجريمة العابرة للحدود والمتصلة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات خطوة فعالة أيضا نحو معالجة آفة المخدرات، نظرا لأن المنطقة تقف على خط المواجهة في الكفاح ضد تدفق المخدرات.

ويجب على المجتمع الدولي أن يفي الآن بالتبرعات لمساعدة حكومة أفغانستان التي تعهد بها المانحون في مؤتمري طوكيو وبرلين، وذلك لصالح بناء أفغانستان المسالم المزدهر. وعلاوة على ذلك، فإننا ننضم مرة أخرى إلى النداء الذي أُطلق في البلاغ الختامي الصادر عن اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عُقد هنا في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (A/60/440). فقد دعا الوزراء الدول الأعضاء التي تعهدت بتقديم تبرعات إلى صندوق مساعدة الشعب الأفغاني إلى الإسراع بدفع أنصبتها من التبرعات من أجل تعزيز موارد الصندوق، ومن ثم تمكينه من أن يسهم بفعالية أكبر في تحقيق الأهداف الإنسانية النبيلة التي يتوخى تحقيقها.

وفي ضوء كل ما سبق، ترحب أوزبكستان بمشروع القرار المتعلق بأفغانستان، الذي قدمه بالأمس وفد ألمانيا. ونأمل أن اعتماده بتوافق الآراء سيؤكد مرة أخرى استعداد المجتمع الدولي لبذل أقصى ما في وسعه للمساعدة على إعادة البناء السلمي لأفغانستان.

السيد شطا (المملكة العربية السعودية): يطيب لي المشاركة في مداولات البند ١٧ من جدول الأعمال المعنون ”الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين“، والبند ٧٣ (هـ) من جدول الأعمال المتعلق بـ ”تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها“.

يسعدني في مستهل حديثي أن أضم صوتي إلى الزملاء الذين تناولوا الحديث في توجيه الشكر لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين.

لقد حققت أفغانستان في السنوات القليلة الماضية تقدما كبيرا في عملية بناء السلام وإعادة التعمير. إلا أنه لا بد لنا أن لا نغفل بأن أفغانستان، كغيرها من البلدان الخارجة من عقود من الصراعات الداخلية، تتطلب دعما مستمرا من المجتمع الدولي في كافة المجالات. إن الإنجازات المشجعة التي تحققت في أفغانستان يجب استمرارها وتعزيزها، خاصة في مجالات الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي مكافحة المخدرات وإعادة بناء المؤسسات المدنية الأفغانية، بالإضافة إلى العمل مع المجتمع الدولي على التصدي لظاهرة الإرهاب والقضاء على هذه الآفة التي تهدد أمن وسلامة المجتمع الدولي.

وانطلاقا من الرغبة في تحقيق أمن واستقرار وسلام أفغانستان، لم تتردد المملكة العربية السعودية في تقديم المساعدات والمعونات لهذا البلد الشقيق. ففي مؤتمر طوكيو، الذي عُقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أعلنت المملكة عن تقديمها ٢٠٠ مليون دولار عن طريق الصندوق السعودي للتنمية؛ ومبلغا إضافيا مقداره ٢٠ مليون دولار لدعم الميزانية الأفغانية، تم صرفه لصندوق الائتمان الخاص بإعادة إعمار أفغانستان الذي يتولى البنك الدولي إدارته ماليا، بالإضافة إلى مبلغ مقداره مليون دولار لدعم صندوق برنامج الأمم المتحدة المخصص لتغطية رواتب الإدارة الأفغانية الانتقالية. كما تم تخصيص مبلغ ٣٠ مليون دولار من مبلغ الـ ٢٠٠ مليون دولار المشار إليه، للمساهمة في مشروع طريق كابل – قندهار – هيرات، ووقعت الاتفاقية الخاصة به في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣. ومبلغ قدره ٢٠ مليون دولار للمساهمة في مشاريع الطرق في أفغانستان. أما بالنسبة

للمساعدات الإنسانية، فقد بلغ مجموع ما قُدم منها على الصعيدين الرسمي والشعبي نحو ٦٠ مليون دولار. وخلال المؤتمر الذي عقد في برلين في آذار/مارس ٢٠٠٤، أعلنت المملكة عن تقديم مبلغ إضافي قدره ١٠ ملايين دولار للصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان، بالإضافة إلى الـ ١٥٠ مليون دولار المتوفرة لدى الصندوق، والمخصصة لمشاريع إنمائية في مجالات الصحة والتعليم والبنية الأساسية، بالتنسيق مع الحكومة الأفغانية.

إن المملكة العربية السعودية، إذ تتطلع إلى التعاون الوثيق مع الحكومة الأفغانية لما يعود بالخير على البلدين الشقيقين، فإنها تدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم حكومة وشعب أفغانستان الشقيق بما يمكّنه من أخذ مكانه اللائق بين الأمم ويحقق ما نتطلع إليه جميعا من الأمن والاستقرار والسلام العالمي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة بندي جدول الأعمال ١٧ و٧٣ (هـ).

تشرع الجمعية العامة الآن في النظر في مشروع القرار A/60/L.27، بصيغته المنقحة شفويا.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/60/L.27، بصيغته المنقحة شفويا. ولمشروع القرار A/60/L.27 جزءان. الجزء ألف معنون ”الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين“، والجزء باء معنون ”تقديم المساعدة الدولية الطارئة من اجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها“.

ومنذ تقديم مشروع القرار A/60/L.27، أصبحت نيبال من مقدمي مشروع القرار.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/60/L.27، بصيغته المنقحة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار A/60/L.27، بصيغته المنقحة شفويا (القرار ٦٠/٣٢).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): قبل إعطاء الكلمة لممثلة جمهورية فنزويلا البوليفارية، التي تود أن تتكلم تعليلا للموقف بشأن القرار الذي اعتمد من فوره، أود أن اذكر الوفود بان تعليلات التصويت أو الموقف تقتصر على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة نونييز دي أودريمان (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): إن وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية لم يعترض على توافق الآراء على مشروع القرار A/60/L.27، بصيغته المنقحة شفويا، لأن بلدنا يؤيد تأييدا تاما المساعي التي تبذل لإحلال السلام في أفغانستان وتعميرها. ولكننا نشعر بقلق عميق حيال ضعف الحالة داخل أفغانستان، لأنها تعمل ضد تحقيق الاستقرار السياسي وممارسة الشعب لحقه الكامل غير القابل للتصرف في تقرير المصير. كما يجري استخدام الحالة باعتبارها حجة لتبرير وجود دولة أجنبية على الأرض الأفغانية تتدخل بطريقة أو بأخرى في الشؤون الداخلية لتلك الدولة وشعبها.

وبشكل خاص، نود أن نذكر تحفظنا فيما يتعلق بإشارة القرار إلى تحالف عملية الحرية الدائمة. ولا بد من الإشارة إلى أن مبادئ عدم التدخل والسيادة وسلامة أراضي الدول قد انتهكت في أفغانستان، لأن عملية الحرية الدائمة كانت تدخلا شكل حكومة مؤقتة في ذلك البلد. وفي الوقت الحاضر، هناك حكومة في أفغانستان تم انتخابها في عام ٢٠٠٤؛ وانتخابات برلمانية ومحلية أجريت في عام ٢٠٠٥.

وبالرغم من ذلك، تحاول الإشارات الواردة في القرار إلى تحالف عملية الحرية الدائمة أن تؤيد استخدام القوة على الأرض الأفغانية وأن تمنح التحالف دورا نشطا إلى جانب القوة الدولية للمساعدة الأمنية، التي أنشأتها الأمم المتحدة لتقديم الدعم في مجالات توفير الأمن، وسيادة

القانون، ومكافحة الفساد، ومكافحة الإرهاب، وبناء السلام، وتحقيق الاستقرار والتنمية في أفغانستان.

ونرى أن هذا الأمر يعكس مرة أخرى الطريقة – المتحاملة والغامضة والضارة إزاء الشعب الأفغاني – التي باشرت بها الأمم المتحدة تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها. وينشأ ذلك من فكرة وجود دولة منهارة أو مفككة أو ضعيفة ومن الحق المفترض للمجتمع الدولي في تحديد طابع المؤسسات التي يلزم بناؤها بوصفها بدائل لدولة ما انفكت توصم بكونها مفككة وغير قادرة على القيام بالوظائف الأساسية للدولة.

ولكن ذلك الحق، على النحو الذي كفله ميثاق الأمم المتحدة، لا يعود إلا إلى الشعب في ممارسة حقه السيادي وغير القابل للتصرف في تقرير المصير. والطريقة التي اتخذ بها المجتمع الدولي الإجراء في ذلك السياق تشكل مجرد عمل من أعمال التدخل، وخاصة حينما لا تعالج تلك الإجراءات بشكل حاسم الأسباب الجذرية للحالة الراهنة في أفغانستان، أي مشاكلها الاجتماعية والسياسية الخطيرة، التي لم يحللها بعمق تقرير الأمين العام عن هذا البند.

ويتمثل موقفنا بشأن القرار وتقرير الأمين العام في أن المنع الفعال لنشوب الصراع في البلدان وتعميرها يجب أن يتم القيام به من خلال سياسات تشجع التنمية المستدامة للشعوب، بدون إغفال حقيقة أن للشعوب وحدها الحق في تقرير مصيرها، لأن السلام مع وجود التدخل الأجنبي ولكن بدون التنمية لا يسمح ببناء مؤسسات ديمقراطية حقيقية.

إن فنزويلا مقتنعة بأنه لا يمكن أن يكون هناك استقرار بدون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك السبب نؤمن بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة، بروح من التضامن مع الشعب الأفغاني، بحيث تكون لديه الموارد الوافية لحل مشاكله على أساس أولوياته وبرامجه الإنمائية.

ولا يمكن لجمهورية فنزويلا البوليفارية أن تقبل استخدام القوة إلا في حالات الدفاع الشرعي عن النفس. ونظرا لكل ما قلته، لم يكن وفدنا من مقدمي مشروع القرار، ونؤكد من جديد على تحفظاتنا بشأن مضمونه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): لقد استمعنا للمتكلم الوحيد تعليلا للموقف.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ١٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): هل لي أيضا أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند الفرعي (هـ) من البند ٧٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٤١ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مشروعا القرارين (A/60/L.21 وA/60/l.24)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة عقدت مناقشة بشأن بند جدول الأعمال في جلستها العامة السابعة والثلاثين، المعقودة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

أعطي الكلمة الآن لممثل جامايكا لكي يتولى عرض مشروع القرار A/60/L.21.

السيد نيل (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة مشروع القرار المعنون ”إرجاء فترة الانتقال السلس

المقررة لرفع اسم ملديف من قائمة أقل البلدان نموا''، الذي أصدر بوصفه الوثيقة A/60/L.21، لتنظر الجمعيه فيه.

في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، كما ندرك جميعا على نحو مؤلم، عصفت أمواج تسونامي بالمحيط الهندي، مما بب الموت والدمار عبر قارتين. وتغيرت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لجزر ملديف تغيرا جذريا خلال ساعات. فحل الدمار والفوضى بحجم لا يمكن تخيله.

وحدثت أمواج تسونامي بعد فترة قصيرة جدا من موافقة الجمعية العامة على رفع ملديف من قائمة أقل الدول نموا لما حققته في عملية التنمية الاقتصادية الهشة أساسا. كان ذلك قبل أسبوع واحد من دخول ملديف في فترة الثلاث سنوات المتفق عليها بهدف الانتقال السلس من فئة أقل البلدان نموا.

وعندما اتخذنا ذلك القرار كان افتراضنا الأساسي أنه حتى مع تضاؤل المساعدة الخارجية، يمكن لملديف أن تبني على التقدم الذي أحرزته بالفعل حتى تصبح مكاسبها الاقتصادية والاجتماعية معتمدة على ذاتها بصورة متزايدة. لكن تسونامي المحيط الهندي قضت على افتراضنا من أساسه. ولا يستطيع أي خبير أن يتوقع الآن متى تستطيع ملديف العودة إلى الحالة التي كانت عليها قبل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، بل إن كانت تستطيع ذلك أبدا. وأشارت لجنة السياسيات الإنمائية التي تعتمد هذه الجمعية عليها في تحليل واستقراء الأداء المحتمل لأقل البلدان نموا، إلى أنها لا تملك أية قاعدة ترتكز عليها لوضع تصور بشأن ملديف في أي إطار زمني معقول.

ونظرا لتلك الظروف التي تسود فيها الشكوك كانت هناك حاجة واضحة إلى القيام ببعض التعديلات بتنويع شروط قرار الجمعية العامة ٢١٠/٥٩ لتلبية الاحتياجات التي يمليها تغير الأوضاع. ويكتسي ذلك أهمية كبيرة بالنسبة لملديف، لكنه مهم أيضا بالنسبة لنا كتعبير عن التضامن مع شعب ملديف في هذا الوقت بالذات. فهذا الشعب وحكومته بحاجة إلى تفهمنا وتعاوننا ودعمنا. ولا تزال احتياجات البلد من الموارد كبيرة إذا ما أريد له الوصول إلى الأهداف المتوخاة في مجال التعمير. ونأمل أن يسهم مجتمع المانحين بسخاء في جهود التعمير.

ومشروع القرار الوارد في الوثيقة A/60/L.21 واضح تماما. ستقرر الجمعية العامة، بصورة أساسية، أن ترجئ لفترة ثلاث سنوات بدء فترة الانتقال السلس المقررة لرفع اسم ملديف من قائمة أقل البلدان نموا. وتبين الفقرة الثالثة الطابع الفريد لهذا القرار، الناتج عن آثار الكارثة غير المسبوقة. ويتمتع مشروع القرار بدعم جميع الأطراف. ونعرب عن تقديرنا للتعاون والمرونة التي أبداها الشركاء في التفاوض بشأن النص.

وباسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، أوصي باعتماد مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا لعرض مشروع القرار A/60/L.24.

السيد تشوي يونغ — جن (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أذكّر الجمعية بأن قادتنا قد أكدوا مجددا في أيلول/سبتمبر أن الحكم الرشيد ضروري للتنمية المستدامة. وأعلنوا أيضا أن السياسات الاقتصادية السليمة، والمؤسسات الديمقراطية القوية وتحسين البنية التحتية هي الأساس الذي ينبغي الارتكاز عليه في القضاء على الفقر والنجاح في إيجاد فرص العمل. ويشرفني أن أبلغ عن التقدم الذي حققته الدول الأعضاء خلال الشهرين الماضيين في وضع ذلك الالتزام موضع التنفيذ على شكل مشروع قرار.

وباسم المقدمين، أود أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/60/L.24، والمعنون ”الإدارة العامة والتنمية“، في إطار البند ٤١ من جدول الأعمال ”تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي“. وهو يبرز أهمية الحكم الصالح، إضافة إلى شفافية الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة، في تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

وكما قال الأمين العام في تقريره عن الإدارة العامة والتنمية (A/60/114)، إن الحكم الرشيد ونظم الإدارة العامة الفعالة عناصر أساسية حقا للبلدان النامية في الحد من الفقر المدقع وتحقيق تحسين في مستويات المعيشة. وفي هذا الصدد، يشدد مشروع القرار على الجهود الوطنية الرامية إلى تحسين الحكم، والإدارة العامة والقدرات المؤسسية والإدارية. وهو في الوقت نفسه، يشجع المجتمع الدولي على زيادة دعم الجهود الوطنية في الإدارة العامة من خلال التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص.

إضافة إلى ذلك، يؤكد مشروع القرار على الدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تبادل المعلومات في الإدارة العامة. ويتطلب الأمر أن يواصل الأمين العام تسهيل نشر المعلومات والمعارف والممارسات القيمة في الإدارة العامة من خلال الشبكة الموجودة.

ويطلب مشروع القرار أيضا أن تحقق الأمم المتحدة أقصى فعالية لأنشطتها من خلال تعزيز الشراكات مع المنظمات الدولية والإقليمية ومن خلال تشجيع استخدام المعلومات وتكنولوجيات الاتصال كأدوات للتنمية.

علاوة على ذلك، يعكس مشروع القرار نتيجة إعلان سيول بشأن نظام الحكم القائم على المشاركة والمتسم بالشفافية، الذي اعتمد في المنتدى العالمي السادس المعني بإعادة تحديد دور الحكومة، الذي انعقد في سيول في أيار/مايو ٢٠٠٥. ويقر بأهمية جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز المشاركة العامة في الحكم وعمليات التنمية من خلال تعاون جميع أصحاب المصلحة داخل كل مجتمع. كما يطلب من جميع الدول الأعضاء تعزيز ثقافة الشفافية، والمساءلة ورفض الفساد على جميع المستويات، تمشيا مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأبلغ الجمعية بأن مشروع النص الوارد في الوثيقة A/60/L.24 جرى تنقيحه بشكل طفيف، وبتوافق الآراء، في موضعين اثنين، عقب مشاورات مع الدول الأعضاء. وينطبق التنقيحان على الفقرة ٥ من منطوق القرار. فمباشرة، قبل عبارة ”من خلال التعاون بين بلدان الشمال والجنوب“ تستبدل عبارة ”ولا سيما“، بعبارة ”بما فيها“ وتضاف عبارة ”في جملة أمور أخرى“ بعد عبارة ”جوانب الدعم والتعاون المالية والتعليمية والمادية والتقنية،“. وهكذا تصبح الفقرة الخامسة من منطوق القرار على الشكل التالي:

”**تشجع** المجتمع الدولي على زيادة دعمه للجهود الوطنية، بما يشمل مساعي البلدان النامية، في مجال الإدارة العامة، بما فيها من خلال التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير جوانب الدعم والتعاون المالية والتعليمية والمادية والتقنية، في جملة أمور أخرى، حسب الاقتضاء.“

وأود أن أنتهز الفرصة لأعلن أنه، بالإضافة إلى البلدان الواردة أسماؤها في A/60/L.24، أضافت البلدان التالية أسماءها إلى قائمة مقدمي مشروع القرار: إسرائيل، إيطاليا، سنغافورة، مالي، والولايات المتحدة الأمريكية.

وآمل أن يعتمد مشروع القرار المهم هذا بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروعي القرارين A/60/L.21 و A/60/L.24 بصيغتهما المنقحة شفويا.

ستنظر الجمعية أولا في مشروع القرار A/60/L.21 المعنون ''إرجاء فترة الانتقال السلس المقررة لرفع اسم ملديف من قائمة أقل البلدان نموا.''

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/60/L.21؟

اعتُمد مشروع القرار (القرار ٦٠/٣٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/60/L.24، بصيغته المصوبة شفويا، والمعنون ''الإدارة العامة والتنمية''.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/60/L.24، بصيغته المصوبة شفويا؟

اعتُمد مشروع القرار، بصيغته المصوبة شفويا، (القرار ٦٠/٣٤).

السيد لطيف (ملديف) (تكلم بالانكليزية): إن الاعتماد بتوافق الآراء، لمشروع القرار A/60/L.21 المعنون ''إرجاء فترة الانتقال السلس المقررة لرفع اسم ملديف من قائمة أقل البلدان نموا''، لا يعطي أملا وتشجيعا لبلدي فحسب بل إنه يبرهن أيضا على الالتزام الثابت للمجتمع الدولي بأن يضمن بالفعل مرحلة انتقالية سلسة للبلدان التي تُرفع أسماؤها حتى لا تُعاق خططها ومشاريعها الإنمائية بسبب هذا الرفع. ولقد منحنا ذلك القرار الثقة بأن المجتمع الدولي سيقف إلى جانبنا وأنه سيقدم أية مساعدة قد تلزم لإصلاح الأضرار التي تكبدتها ملديف بسبب السونامي وللتقدم في عملية التنمية.

وأود باسم بلدي أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا الخالص للمجتمع الدولي كله على تفهمه ودعمه اللذين حظينا بهما في صياغة القرار واتخاذه بتوافق الآراء. وبامتنان كبير، أود أن أؤكد مجددا خالص تقديرنا لأعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين، وخاصة لرئيسها، على التضامن وعلى الدعم غير المشروط الذي قدموه إلى بلدي بشأن هذه المسألة. كما أود أن أتقدم بخالص شكرنا إلى الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية على ما أبدوه من تفهم ومرونة في مراعاة طلبنا من أجل التمديد. وسوف نتذكر دائما التنازلات الصعبة التي قدموها من أجل التوصل إلى اتفاق. ونود أن نسجل شكرنا أيضا على الدعم القوي من الرئيس كلينتون، المبعوث الخاص للأمين العام للانتعاش من السونامي، وشكرنا لمكتبه أيضا. أخيرا ولكن ليس آخرا، أود أن أعرب عن خالص امتناننا للسيد كارلوس غابرييل رويس ماسيو أغييري، ممثل المكسيك، على الطريقة المفيدة التي يسّر بها اتخاذ القرار.

إننا لا نعرف أي بلد أو منطقة تم فيها تحقيق انتعاش كامل من كارثة بهذا النطاق في ثلاث سنوات. ولذلك، نحن ندرك التحديات التي تنتظرنا. ولكننا شعب ذو عزيمة، ونود أن نؤكد للجمعية وللمجتمع الدولي أننا لن نترك باباً دون طرقه حتى نحقق انتعاشنا. ونحن نفهم تماما أن السونامي قد أوجد معوقات خطيرة على طريق رؤيتنا التي نتطلع فيها إلى أن نصبح بلدا ناميا متوسط الدخل بحلول عام ٢٠٢٠. ومع ذلك، لن تضعف عزيمتنا. ونحن واثقون بأننا وبدعم من شركائنا الإنمائيين مرة أخرى، سوف نبني بشكل أفضل، وسوف نخرج من الكارثة بقوة أكبر من أي وقت مضى وسنمضي في عملية رفع اسمنا كما حددها القرار ٥٩/٢٠٩.

لقد أثبت سونامي المحيط الهندي مرة أخرى مدى أوجه الضعف التي تتعرض إليها الدول الجزرية الصغيرة مثل ملديف. إذ ما من جزيرة واحدة في بلدي نجت من الكارثة. وفي غضون دقائق قليلة، كان أغلب التقدم الإنمائي الذي عملنا بكد ومشقة لإحرازه طيلة عقود عديدة قد أتت عليه الأمواج لتدُمره فعليا، وذهب معه الأساس الذي قام عليه قرار رفع اسم بلدنا.

ولقد مر عام تقريبا على وقوع الكارثة، لكن حدة الحالة في ملديف لم تخف. فالأثر الاقتصادي الهائل للسونامي على بلدي فادح وغير متناسب، إلى حد يصعب علينا معه الانتعاش بسهولة. فقد أصابت الكارثة الاقتصاد بالشلل الحقيقي. وندعو الله أن يكون ذلك مجرد أمر مؤقت. إن أسعار النفط المتزايدة، والنفقات غير المتوقعة المتعلقة بالسونامي، والتراجع في عائدات قطاع السياحة تشكل كلها ضغوطا مالية كبيرة على مستويات مرتفعة بشكل خطير. وكنتيجة مباشرة لتلك الحالة، نواجه الآن لأول مرة في تاريخنا أزمة مالية حادة اضطرتنا إلى مناشدة شركائنا الإنمائيين وبلدان أخرى صديقة من أجل دعم ميزانيتنا.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أقول هنا أيضا إنه ما زالت هناك فجوة كبيرة في تمويل برامج بلدي الوطنية للانتعاش والتعمير بعد السونامي. فمن إجمالي ٤٧٠ مليون دولار مطلوبة لهذه البرامج، ما زال قرابة ثلث هذا المبلغ ينتظر من يتعهد بدفعه. وملديف هي البلد الوحيد الذي يواجه مثل هذه الفجوة في التمويل. وبينما نعرب عن تقديرنا الشديد لشركائنا الإنمائيين وكل المجتمع الدولي على المساعدات البالغة السخاء التي قدموها إلينا بالفعل، نود أن نوجه نداء إلى المجتمع الدولي من أجل مساعدات إضافية لسد تلك الفجوة في أقرب وقت ممكن، وذلك لأنه سيكون مستحيلا علينا تقريبا أن نخرج من هذه الكارثة بدون هذه المساعدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ٤١ من جدول الأعمال.

البند ١٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع القرار (A/60/L.26)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل الصين حتى يعرض مشروع القرار A/60/L.26.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): يشرفني أن أعرض على الجمعية، في إطار البند ١٢٠ من جدول الأعمال، مشروع القرار A/60/L.26، المعنون ''تعزيز بناء القدرات في مجال الصحة العامة على الصعيد العالمي'' من أجل النظر فيه.

تحل في هذا العام الذكرى السنوية الستون لتأسيس الأمم المتحدة. ولقد قام مؤتمر القمة العالمي الذي انعقد مؤخرا باستعراض تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية واعتمد الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي. وتعهد الزعماء في مؤتمر القمة بسلسلة من الالتزامات الرسمية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا، والسل، ومسائل صحية أخرى. فأحد الأهداف الإنمائية للألفية هو ضبط انتشار الفيروس والإيدز والبدء في عكس مساره بحلول عام ٢٠١٥. وهذا أيضا عنصر هام في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي. وينبغي للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها أن تعزز تعاونها وأن تواصل بذل جهودها لتحقيق تلك الأهداف.

وفي الوقت الراهن، يواصل المجتمع الدولي مواجهة تحديات خطيرة في مجال الصحة العامة. وما زال التحرر من خطر التهديد بأنفلونزا الطيور وغيرها من الأمراض المعدية بعيد المنال، ولا تزال إمكانية انتشار الوباء على نطاق واسع

قائمة. بل إن كارثة تسونامي في المحيط الهندي، وإعصار كاترينا. والزلازل التي ضربت جنوب شرق آسيا وغيرها من الكوارث الطبيعية قد أوجدت مخاطر أكبر بالنسبة لأنظمة الصحة العامة. وما هذه الكوارث إلا مجرد القمة من جبل الجليد المتمثل في أزمات الصحة العامة العالمية التي تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين.

ولا بد أن يكون المجتمع الدولي قد أدرك بالفعل أن ضعف نظام الصحة العامة قد أصبح مشكلة أساسية تعترض جهود البلدان الرامية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة في ظل العولمة. ولا تقف مسألة الصحة العامة عند الحدود الوطنية؛ ولا يمكن أن تكون جهودنا في هذا الصدد ناجحة على الإطلاق دون التعاون الإقليمي والدولي الوثيق، ولن نتمكن من بناء مجتمع قائم على الوئام من خلال تنمية اقتصادية واجتماعية منسقة ومستدامة، إلا بالاستجابة لتلك التحديات عن طريق الجهود المشتركة لجميع الدول.

وتعلّق الحكومة الصينية أهمية كبيرة على الصحة العامة. وفي السنوات الأخيرة، استثمرنا على نحو مكثف في تحسين بناء القدرة في مجال الصحة العامة وفي تحسين آلية الاستجابة في حالات الطوارئ، وبذلنا جهودا ضخمة للوقاية من الأمراض المعدية الرئيسية وعلاجها. ومن خلال تعاوننا مع بلدان أخرى كثيرة ومع الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي والتعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ، تراكمت لدينا خبرة ثمينة في مقاومة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة والأنفلونزا البشرية الشديدة الناجمة عن أنفلونزا الطيور علاوة على الإنقاذ والعلاج والسيطرة على الأمراض في المرحلة التي تعقب الكوارث. ونحن واثقون من أنه بفضل جهود المجتمع الدولي لتحسين بناء القدرة في مجال الصحة العامة في العالم، سيصبح في الإمكان تحقيق الأهداف الصحية المتعلقة بالتنمية المعترف بها دوليا.

ولهذه الأسباب، يقدم الوفد الصيني للمرة الثالثة للجمعية العامة مشروع القرار هذا بنفس العنوان. ومن خلال المشاورات المكثفة، تحقق توافق في الآراء بشأنه بين الأطراف المهتمة.

ويجسد مشروع القرار لهذا العام الالتزامات المتعلقة بالصحة المبينة في الوثيقة الختامية للقمة العالمية (القرار ١/٦٠) بهدف تنفيذها. ويُعزز مشروع القرار نفسه من خلال عناصر مثل بناء القدرة الوطنية وتدريب العاملين في المجال الصحي. ويدعو مشروع القرار جميع البلدان إلى تنفيذ الأنظمة الصحية الدولية المنقحة، ويعرب عن القلق إزاء إمكانية انتشار وباء الأنفلونزا البشرية الناجمة عن أنفلونزا الطيور، ويرحب بالاستجابات ذات الصلة من جانب الأمم المتحدة وغيرها من التدابير الدولية والوطنية المناسبة.

وبالإضافة إلى ذلك، يحث مشروع القرار المجتمع الدولي على زيادة الوعي بالأضرار الخطيرة الناجمة عن الكوارث الطبيعية وأثرها على نظم الصحة العامة. وعلى تعزيز التعاون الدولي في المجالات المتصلة بها. ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريرا عن تنفيذ القرار، الذي سيكون أول تقرير له يقدمه إلى الجمعية بشأن الصحة العامة حصريا.

وعندما قدم مشروع القرار لأول مرة، شاركت في تقديمه ١٦٧ دولة. ومنذ ذلك الحين، أصبحت البلدان التالية مشاركة في تقديمه وهي: البرازيل، صربيا والجبل الأسود، غامبيا، غانا، غرينادا، مصر. وباسم الحكومة الصينية، أود صادقا أن أشكر جميع المشاركين في تقديم مشروع القرار، وكل مَن شارك في المشاورات. ونأمل أن الجمعية العامة ستعتمد مشروع القرار A/60/L.26 بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): سنشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/60/L.26.

وسأعطي الكلمة للممثلين الراغبين في الكلام لتعليل مواقف وفودهم قبل البت في مشروع القرار. وهل لي أن أذكّر الوفود بأن تعليل التصويت يقتصر على ١٠ دقائق وأن تدلي به الوفود من مقاعدها.

السيدة نونيث دي أودريمان (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): نود أن نعرب عن التزام دولة فنزويلا ببناء القدرات في مجال الصحة العامة. إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن التنمية وتنفيذ سياسة للصحة العامة هما من بين الآليات الأساسية لمكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي بين سكان بلدنا.

وفي هذا الصدد، آمنت حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية بأن الصحة ونوعية الحياة هما المحوران الرئيسيان في السياسة العامة لنهج جديد، يتعلق بحق إنساني واجتماعي أصيل في الحياة. ومن ثم، فهما يتسمان بأهمية عامة كبيرة ويشكلان مجالا للتنفيذ المشترك بين القطاعات على أساس الالتزام بالمسؤولية المشتركة من جانب جميع القطاعات العامة.

ولهذا السبب، فقد استحدثنا بعثة الأحياء الفقيرة، التي تهدف إلى توفير الخدمات الأساسية لجميع السكان، وخاصة أولئك المستبعدين على الدوام، كأولوية في نظامنا الصحي، الذي يسترشد بمبادئ المساواة، والعالمية، وتهيئة الإمكانيات، والخدمات المجانية، والتنفيذ على مستوى القطاعات المتعددة، والإدماج الثقافي، والمشاركة، والعدالة والمسؤولية الاجتماعية المشتركة.

وعلاوة على ذلك، فإننا نعرب عن دعمنا وتقديرنا لوفد وحكومة الصين على تقديم مشروع القرار هذا. ونحن نؤيد مضامينه وننضم إلى توافق الآراء. إلا أننا نود أن نعرب عن تحفظنا على الفقرة الثانية من ديباجة مشروع القرار – والتي هي السبب في قرارنا عدم المشاركة في تقديمه – على الرغم من أن مشروع القرار يتماشى تماما مع التزامنا ومع سياستنا الوطنية. وكما تدرك الجمعية العامة بالفعل، فإن حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية لا تعترف بالوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠) كجزء من نتائج القمة العالمية لعام ٢٠٠٥. ولذلك، فإن تلك الوثيقة لا تستتبع أية ولاية أو التزام على الجمهورية.

السيد كومبيرباك ميغين (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يود وفدي، بصفته أحد المشاركين في تقديم مشروع القرار A/60/L.26، أن يوضح أن بياننا له طبيعة عامة.

منذ انتصار الثورة الكوبية، أصبح التعاون الدولي أحد الركائز لسياسة بلدنا الخارجية. وقد حظي تعزيز هذا الجانب الهام من جوانب العلاقات الدولية بالتأكيد عليه في نتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات الدولية التي تعقدها الأمم المتحدة، بما فيها قمة الألفية.

وعلى الرغم من أن كوبا دولة صغيرة نامية وهي تخضع لسياسة الحصار من جانب الولايات المتحدة منذ أكثر من ٤٥ عاما – فقد استطاعت على مدى سنوات إنشاء برامج تعاونية ركّزت بصفة خاصة على المساعدة على بناء القدرات الوطنية في مجال الصحة العامة للبلدان التي طلبت هذه المعونة، ولا سيما البلدان النامية. وقد فعلنا ذلك من خلال وجود الموظفين الصحيين الميدانيين ومن خلال تقديم آلاف المنح الدراسية للشباب في كثير من الأمم الشقيقة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

ولهذا، نود أن نشكر وفد جمهورية الصين الشعبية على تقديمه مشروع القرار A/60/L.26، المعنون ”تعزيز بناء القدرات في مجال الصحة العامة على الصعيد العالمي“. ونحن مقتنعون بأن النص الذي يؤيده أكثر من ١٧٠ من الوفود المشاركة في تقديمه، سيساعد على تقوية دور الأمم المتحدة في تشجيع العمل على تحسين الصحة في عالمنا. وهذا

موضوع جوهري إذا كنا نرغب في تحقيق الأهداف الإنمائية المدرجة على جدول أعمال المنظمة، وخاصة تلك الأهداف المتفق عليها في قمة الألفية.

وعلاوة على ذلك، تُسلّم المبادرة بالحاجة إلى تعزيز آليات التعاون في مجال الصحة العامة هذا العام، عندما نتناول الآثار الناجمة عن الكوارث الطبيعية. وتحظى تلك المسألة بأهمية فريدة بالنسبة لبلدان العالم الثالث. ولا يمكننا أن نعتبر أمرا أكثر أهمية بعد أن شهدنا في الأشهر الأخيرة الآثار المدمرة لهذه الظواهر، التي تتزايد صعوبة التخفيف من حدتها. وفي الواقع، اضطلع بلدنا بمبادرات جديدة في ذلك الصدد.

ويود وفدنا أن يؤكد من جديد على استعداد كوبا لمواصلة العمل نحو التوصل إلى اتفاق بشأن اتخاذ إجراءات عالمية في مجال الصحة العامة بغية مساعدة أكثر الأشخاص المحتاجين ومواصلة بناء عالم أفضل للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل الموقف قبل البت في مشروع القرار.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/60/L.26، المعنون ”تعزيز بناء القدرات في مجال الصحة العامة على الصعيد العالمي“.

أود أن أبلغ الجمعية بأن أنغولا انضمت إلى مقدمي مشروع القرار A/60/L.26 بعد تقديمه.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/60/L.26؟

اعتمد مشروع القرار *A/60/L.26* (القرار ٦٠/٣٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٠ من جدول الأعمال.

البند ١٥ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

السيد عبد العزيز (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): لقد صادف العاشر من تشرين الثاني/نوفمبر هذا العام الذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء الجمعية العامة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وفي ذلك اليوم ذكرتنا اللجنة بأن الذكرى السنوية أتاحت لنا فرصة لكي نفكر في عقود من الجهود الفاشلة لتسوية القضية الفلسطينية ولكي نضاعف جهودنا لتحقيق حل عادل لتلك القضية.

ومهما قيل، لا يمكن المبالغة في توكيد الأهمية المستمرة لولاية اللجنة في السعي إلى السلام والحرية والعدالة للشعب الفلسطيني. ومنذ إنشاء اللجنة في عام ١٩٧٥، بذلت اللجنة جهودا جديرة بالإشادة لتشجيع الاستيفاء الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ولحشد الدعم الدولي لقضيته. وقدمت اللجنة عددا من المبادرات الرامية إلى التخفيف من محنة الشعب الفلسطيني والى مواصلة التركيز المستمر على المسائل التي تحظى باهتمامه الحيوي. ونشكر السفير بول بادجي على مبادرته وقيادته في ذلك الصدد.

إن سري لانكا ظلت باستمرار تؤيد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وحقه في إنشاء دولة مستقلة على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، والقرارات الأخرى ذات الصلة.

وإن الرئيس المنتخب حديثا لسري لانكا، ماهيندا راجاباكسي، صديق مخلص قديم للشعب الفلسطيني. وأود أن اقتبس الرسالة التي وجهها بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

”لقد دأبت سري لانكا على مناصرة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وتقديم دعمنا الثابت والقاطع لكفاحه العادل من أجل نيل حقوقه، بما في ذلك حقه في إقامة دولة.

”وفي حياتي العامة التي امتدت أكثر من ٣٠ عاما، أيدتُ قضية فلسطين ودعمت في بلدي وفي أماكن أخرى الأنشطة الرامية إلى تعزيز حقوق الشعب الفلسطيني وحرياته.

”وتغمرني بحزن عميق التقارير عن المشاق المستمرة وحالات الحرمان التي يعانيها الفلسطينيون يوميا تقريبا. وبينما أعرب عن قلقنا حيال تلك الحوادث، يحدوني أمل صادق أن تحقق الجهود الرامية إلى إنهاء أعمال العنف والمضي قدما بعملية السلام نتائج ناجحة قريبا.

”وبالنيابة عن حكومة سري لانكا وشعبها، أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد من جديد على تضامننا المستمر مع الشعب الفلسطيني ولكي نشاركه الآمال والتطلعات إلى أن يشهد نهاية الاحتلال الأجنبي وإنشاء دولة فلسطينية وإحلال سلام دائم“

وخلال العام الماضي، شهدنا الانسحاب الإسرائيلي من غزة، وعقد اجتماع بين القادة الإسرائيليين والفلسطينيين، وقبل فترة قصيرة جدا، شهدنا إبرام اتفاق بين إسرائيل وفلسطين بشأن المعبر الحدودي بين غزة ومصر.

إن هذه التطورات تعزز أفق إنعاش عملية السلام في إطار خارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية وينبغي الترحيب بهذه التطورات. ولكن استمرار أعمال العنف والهجمات على المدنيين، وتكثيف توسيع المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية واستمرار تشييد الجدار الفاصل في الأرض الفلسطينية، خلافا للقانون الدولي، ما زالت كلها تثير قلقا شديدا.

وأنشأ اجتماع القمة بين رئيس الوزراء الإسرائيلي ورئيس السلطة الفلسطينية الذي عقد في شرم الشيخ، بمصر، في أوائل هذا العام، زخما جديدا صوب استئناف عملية السلام. وتمكن القائدان من التوصل إلى تفاهمات بشأن عدد من المسائل الهامة، أهمها الالتزام بوقف جميع أعمال العنف.

ونرحب بإزالة جميع المستوطنات الإسرائيلية من قطاع غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية وانسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة. وبالرغم من الانسحاب، منعت سيطرة إسرائيل على الحدود حرية تنقل الأشخاص ونقل السلع في غزة وخارجها ووقفت في طريق تحقيق الهدف المنشود المتمثل في التطور الاقتصادي للشعب الفلسطيني، الذي تعرض لفترة أطول من اللازم لمشقات بالغة فيما يتعلق بظروفه المعيشية.

ونأمل أن يؤدي التوصل إلى اتفاق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بشأن المعبر الحدودي بين غزة ومصر إلى تيسير حرية تنقل الشعب الفلسطيني وتحسين حالته الاقتصادية. وفضلا عن ذلك، نؤمن بأن هذا الأمر سيسهم في تدابير بناء الثقة بين الأطراف ويساعدها على تجديد تركيزها على عملية السلام والتصدي للمسائل الملحة مثل ضرورة إنهاء أعمال العنف، ووقف الأنشطة الاستيطانية وتحسين الحياة المعيشية للشعب الفلسطيني.

ونقدر الجهود التي بذلها أعضاء المجموعة الرباعية مؤخرا للتوصل إلى تسوية سلمية ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي العمل نحو تحقيق تسوية سلمية وإنشاء دولة فلسطينية، تعيش جنبا إلى جنب إسرائيل، داخل حدود آمنة ومعترف بها.

السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، وبمناسبة اليوم الدولي للتضامن

مع الشعب الفلسطيني، أود أن أؤكد من جديد على تضامن حكومة جمهورية إيران الإسلامية وشعبها مع الشعب الفلسطيني وسلطاته في كفاحهم الباسل دفاعا عن حقوقهم غير القابلة للتصرف.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة كي أعرب عن تقدير وفدي للأمين العام على تقاريره المفيدة ولرئيس وأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على مساعيهم الدؤوبة والعازمة لمعالجة الظروف الشاقة للفلسطينيين.

يوضح تقرير هذا العام مرة أخرى انتهاكات النظام الإسرائيلي المستمرة والمتزايدة لحقوق الشعب الفلسطيني وتطلعاته، مما تسبب في تدهور الحالة إلى مستوى لم يسبق له مثيل ولا يمكن التسامح معه. ويوضح التقرير أن نمط انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان وحالات الخرق الشاملة للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي استمر بلا هوادة خلال الفترة قيد الاستعراض.

وما استمرار معاناة الشعب الفلسطيني التي لا يمكن وصفها، بما في ذلك ازدياد عدد الوفيات والإصابات بين المدنيين، والأزمة الإنسانية المتعمقة والتدمير الشامل للممتلكات والبنية التحتية الفلسطينية، سوى نتيجة مباشرة للسياسات والممارسات غير القانونية واللاإنسانية التي يقوم بها النظام الإسرائيلي في الأراضي المحتلة.

على مدى العقود الستة الماضية، تعرّض الفلسطينيون لشتى أنواع الاضطهاد والعقاب والحرمان، وذلك لمجرد رغبتهم في ممارسة حقوقهم المشروعة وغير القابلة للتصرف، ولا سيما الحق في الحياة في وطنهم. إن عملية ضم الأراضي المحتلة، وإقامة المستوطنات الجديدة في الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧، وتنفيذ سياسة الفصل العنصري بعزل الفلسطينيين في بعض المناطق السكنية عن الآخرين، وتشييد الجدار العازل وترحيل الفلسطينيين كل تلك الأعمال وغيرها من الأعمال غير القانونية تهدد حياة جميع الفلسطينيين من الرجال والنساء والأطفال على أساس يومي، وهي مجرد أمثلة قليلة على السياسات الإسرائيلية اللاإنسانية والتدابير القاسية التي سادت طوال سنوات الاحتلال والقمع هذه.

ومن المحزن أن عجز المجتمع الدولي عن معالجة القضية الفلسطينية بصورة عادلة وفعالة قد تسبب في تفاقم هذه الحالة. وبينما نحتفل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني فإن إسرائيل – كما تشير ذلك بوضوح الحقائق الموجودة على الأرض – تواصل تحديها لإرادة المجتمع الدولي، ولا سيما القرارات والمقررات العديدة الصادرة عن الأمم المتحدة. وكما تشير تقارير الأمين العام واللجنة فإنه، أثناء الفترة قيد الاستعراض وفي تحد لفتوى محكمة العدل الدولية والنداءات الصريحة الصادرة عن المجتمع الدولي، يواصل النظام الإسرائيلي تشييد الجدار غير القانوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لا بل إن إسرائيل علاوة على ذلك، أعلنت عن قرارها بالإسراع بتنفيذ خططها لاستكمال بناء الجدار. ويُعد الأثر المباشر والخطير لهذه الممارسة المستمرة غير القانونية على الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وعلى آفاق التوصل إلى حل عادل ودائم للوضع الفلسطيني، أمرا لا جدال فيه.

إضافة إلى ذلك، وكما يوضح تقرير اللجنة، لا تزال عملية بناء المستوطنات وتوسيعها في الضفة الغربية مستمرة على قدم وساق على مدى الاثني عشر شهرا الماضية. واقترنت تلك الحقائق على الأرض أيضا بتقارير خطيرة عن وجود خطط بزيادة وتيرة أعمال البناء في مستوطنات الضفة الغربية، بما يتنافى مع القانون الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن خطة النظام الإسرائيلي بتوسيع المستوطنات في الضفة

الغربيـة، إذا تم تنفيـذها، سـتكون أكـبر مـشروع توسـيع للمستوطنات تشهده المنطقة، وستشمل مصادرة مساحة من الأراضي تفوق مساحة قطاع غزة بأسره.

وقد اتضحت، عن حق، الحقيقة التي تبعث على القلق، وراء خطة فك ارتباط بقطاع غزة، وذلك في رسالة وجهها ممثل فلسطين إلى الأمين العام. إن هذه الخطة، بالرغم من حملة الدعاية الإسرائيلية الكاسحة التي صاحبتها، قد تم تنفيذها على نحو متزامن مع زيادة النشاط الاستيطاني، والإسراع بتشييد الجدار غير القانوني، والعزل الكامل للقدس الشرقية عن باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ونشاطر تماما مشاعر القلق التي لها ما يبررها بأن تركيز انتباه المجتمع الدولي على الانسحاب من غزة قد تم التلاعب به واستغلاله من جانب النظام الإسرائيلي من أجل استكمال خططه الاستعمارية وضمه بحكم الأمر الواقع لمناطق شاسعة من الضفة الغربية. وعلاوة على ذلك، فإن الرقابة غير القانونية لإسرائيل على حدود قطاع غزة، بما في ذلك مياهه وأجواؤه الإقليمية، وعلى حركة الناس والبضائع من وإلى قطاع غزة، قد حولت القطاع إلى سجن مكشوف كبير للشعب الفلسطيني، وأعاقت تحقيق أي تنمية اقتصادية تُذكر في مغزى في تلك المنطقة.

وكما يتبين من تقريري الأمين العام ولجنة حقوق الشعب الفلسطيني، استمرت خلال هذا العام، بلا هوادة، الغارات الإسرائيلية على المراكز السكانية الفلسطينية، وأعمال القتل خارج نطاق القانون، وتدمير المنازل والاعتقالات. ولا يزال الوضع الإنساني للشعب الفلسطيني خطيرا، كما تستمر المستويات الصحية والتعليمية في التدهور. وقد قُتل ما يقرب من ٤ ٠٠٠ فلسطيني وجُرح ٤٠ ٠٠٠ منذ بداية الانتفاضة، بينما قامت إسرائيل باعتقال ٣٥ ٠٠٠ فلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وإن العدد المتزايد من النساء والأطفال المتضررين مباشرة بأعمال العنف والتعذيب في السجون الإسرائيلية لطالما شكل مصدرا للقلق بشكل خاص. وقد دُمّر ما يزيد على ٤ ٠٠٠ منزل فلسطيني منذ بداية الانتفاضة الحالية.

وعلاوة على ذلك، فقد أدت التدابير المُتعمدة التي اتخذتها إسرائيل ونفّذتها لتدمير الاقتصاد الفلسطيني، الهش أصلا، إلى دفع الاقتصاد إلى حافة الانهيار. وقد تدهورت بشكل كبير الظروف المعيشية للفلسطينيين، وتردّى الوضع الصحي والغذائي للسكان الفلسطينيين، ولا سيما بين النساء والأطفال.

لقد تأخّر المجتمع الدولي طويلا في اتخاذ تدابير تُذكر لاستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وعهد ميثاق الأمم المتحدة إلى هذه الهيئة العالمية بمسؤولية كبيرة للمساعدة في التوصل إلى حل عادل ودائم لهذه الأزمة، التي تشكّل جوهر الصراع في الشرق الأوسط. ونعتقد أنه لا يمكن تحقيق سلام دائم في فلسطين إلا باستعادة حقوق الشعب الفلسطيني كاملة، بما في ذلك عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم، وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشريف.

كما يشكّل الوضع في الجولان السوري المحتل مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي. ولا يزال يمثّل مصدرا آخر للتوتر في المنطقة. وقد بيّن النظام الإسرائيلي حتى الآن أنه لا يعتزم النظر في مسألة الانسحاب من الجولان. لا بل إنه قام بعدة محاولات لتغيير الطابع الديمغرافي والقانوني للمنطقة، بإقامة مستوطنات جديدة وفرض قوانينه على المواطنين السوريين، بما يتنافى مع كل قرارات الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ذات الصلة. ومنذ الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري في عام ١٩٦٧، أعرب المجتمع الدولي، مرارا وتكرارا، عن رفضه البات لذلك الاحتلال، وكرر مطالبته بانسحاب إسرائيل من الجولان السوري بأكمله.

وقد أعرب المجتمع الدولي باستمرار عن قلقه بشأن هذه المسألة في قرارات شتى صادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة، بما في ذلك قرار الجمعية ٣٣/٥٩، الذي، في جملة أمور، وصف قرار إسرائيل بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على الجولان السوري المحتل بأنه قرار لاغ وباطل. كما طلب مجلس الأمن، في قراره ٤٩٧ (١٩٨١)، إلى إسرائيل إلغاء قراراتها وإجراءاتها الخاصة بالجولان السوري.

وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال التهديدات الإسرائيلية وعدوانها المتكرر على لبنان مصدرا كبيرا للقلق. لقد أظهر الشعب اللبناني بالفعل تصميمه على الدفاع عن وطنه. ونعتقد أن استقرار لبنان وسيادته يشكلان عاملا حاسما للحفاظ على السلام والأمن الإقليميين.

وتقع على المجتمع الدولي مسؤولية كبيرة في التصدي لسياسة التهديدات التي يتبعها النظام الإسرائيلي واستخدامه القوة ضد دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة، وكذلك انتهاكاته المنتظمة والجسيمة لحقوق الإنسان الأساسية للشعب الفلسطيني، بما يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وإذا أهملنا الاضطلاع بهذه المسؤولية بشكل عادل وبطريقة سليمة، فإن الوضع في هذه المنطقة المتفجرة سيظل قائما.

السيد نيغوين دوي تشين (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي السرور البالغ أن نشارك الوفد الفييتنامي في مناقشة اليوم حول البند الهام من جدول الأعمال المعني بقضية فلسطين. ونود أن نشارك المتكلمين الآخرين في تقديم الشكر إلى الأمين العام وإلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على تقريريهما المتعلقين بقضية فلسطين، الواردين في الوثيقتين A/60/539 وA/60/35، على التوالي.

يتمثّل الموقف الثابت لفييت نام في أن التوصل إلى تسوية سلمية نهائية لقضية فلسطين، جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، هو أمر حتمي لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. ويجب أن يقوم الحل الشامل والعادل والدائم لقضية فلسطين على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمبادئ الأساسية التالية، وهي: انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية، ومن الأراضي العربية المحتلة الأخرى؛ والاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وممارسة تلك الحقوق، وعلى رأسها حقه في إقامة دولته الفلسطينية في أرض وطنه؛ واحترام حق جميع دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

ويظهر التقريران المعروضان علينا أن الحالة المتصلة بقضية فلسطين أثناء الفترة قيد الاستعراض قد اتسمت بالوعود والآمال، وكذلك بالتطورات الحاصلة على الأرض، التي زادت من تعقيد الجهود المبذولة لاستئناف عملية السلام في إطار خارطة الطريق.

وقد نجح الشعب الفلسطيني والمؤسسات الفلسطينية في تحقيق انتقال سلمي وديمقراطي ومسؤول. وكما ورد في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، فقد بذلت السلطة الفلسطينية، والرئيس محمود عباس والأعضاء الآخرون في القيادة الفلسطينية، جهودا جادة لإنهاء العنف وتعزيز الوحدة الوطنية للشعب الفلسطيني والتوصل إلى حل للقضية الفلسطينية عن طريق المفاوضات السلمية وحدها.

كما تشمل التطورات الإيجابية استئناف الحوار على أعلى مستوى بين القادة الفلسطينيين والإسرائيليين، وإزالة جميع المستوطنات الإسرائيلية من قطاع غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية، وانسحاب الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة، الذي نأمل أن يؤدي إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة الأخرى. ويشكّل الاتفاق الخاص بمعبر رفح الحدودي وفتحه خطوة هامة في إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني.

وبالرغم من ذلك التقدم المحرز، فإننا نشعر ببالغ القلق إزاء استمرار أعمال العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة. كما يزيد من قلقنا التوسيع المكثّف للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، والإسراع بوتيرة الأعمال لاستكمال بناء الجدار غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة، في تَحدٍّ للفتوى الصادرة في عام ٢٠٠٤ عن محكمة العدل الدولية، ولموقف المجتمع الدولي. ونرى أنه يجب احترام فتوى المحكمة والقانون الدولي بوجه عام. وندعو إسرائيل إلى الامتثال لالتزاماتها القانونية، وفقا لهذه الفتوى ولقرار الجمعية العامة د إ ط -١٠/١٥ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

وبمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، يود وفدي أن يؤكد من جديد دعم الشعب الفييتنامي وحكومته المتواصل للقضية العادلة للشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل نيل حقوقه غير القابلة للتصرف. ونرحب بجهود الدعم التي يبذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك الجهود الحالية للجنة الرباعية، لتعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط، ونهيب بالأطراف المعنية أن تبذل كل الجهود الضرورية لتيسير الاستئناف السريع لعملية السلام والتوصل إلى تسوية سلمية نهائية. ونعتقد أنه بدعم المجتمع الدولي، سيتحقق النصر الكامل للقضية العادلة للشعب الفلسطيني.

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية): منذ عام ١٩٩٧ والجمعية العامة للأمم المتحدة وكل المدافعين عن الحرية والعدالة في مختلف أرجاء العالم يستذكرون في مثل هذا اليوم، التاسع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر، واحدة من أكبر المآسي والتحديات التي تواجهنا جميعا، وهي حرمان إسرائيل للشعب الفلسطيني من ممارسة أبسط حقوق الإنسان، وخاصة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرضه. وأود أن أعرب عن شكري الخاص للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ولرئيسها، بول بادجي، ولشعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة، ولبرنامج الإعلام الخاص بشأن قضية فلسطين التابع لإدارة شؤون الإعلام. وتأمل سورية أن تواصل شُعبة حقوق الفلسطينيين وبرنامج الإعلام عملهما بتوعية الرأي العام بقضية فلسطين.

ولسوء الحظ، ما زالت فلسطين، في الألفية الثالثة، ترزح تحت الاحتلال الإسرائيلي، وتقاسي من سياسة القمع والقتل والدمار، بالرغم من كل الجهود التي يبذلها الجانب العربي للتوصل إلى حل عادل وشامل.

لقد شهدت القضية الفلسطينية تطورات تُلفت الانتباه خلال الفترة الأخيرة، تمثلت في تنفيذ إسرائيل لمخطط أُحادي الجانب تجسَّد في إعادة انتشار قواتها خارج قطاع غزة، وتفكيك مستوطناتها هناك، ورحيل مستوطنيها عنها. وبالرغم من ترحيبنا بانسحاب إسرائيل عن أية ذرة تراب فلسطينية أو عربية، إلا أن إسرائيل أقدمت مؤخرا على اتخاذ إجراءات تهدف إلى خلق منطقة عازلة شمالي قطاع غزة بعرض مئات الأمتار داخل الأراضي الفلسطينية، وواصلت قواتها قصف مناطق عدة في قطاع غزة مستخدمة في ذلك الطائرات والمدافع والدبابات، مما أدى إلى سقوط العشرات من الفلسطينيين الأبرياء.

إن إسرائيل بإصرارها على الاستمرار في عدوانها على الشعب الفلسطيني، وممارستها لأبشع أساليب القمع والإرهاب دون مراعاة لأية اعتبارات أخلاقية أو سياسية أو قانونية، تؤكد لنا أنها لم تتوصل بعد إلى القناعة المطلوبة لإقامة السلام العادل والشامل في المنطقة. ومما يدل على صحة ما ذهبنا إليه هو استمرار إسرائيل في اقتحام المدن والقرى ومخيمات اللاجئين في الضفة الغربية المحتلة، وارتكاب المزيد من أعمال القتل والاغتيالات، وشن حملات اعتقال واسعة، ومواصلتها فرض العقوبات الجماعية ضد أبناء

الشعب الفلسطيني. وزيادة على ذلك، واصلت إسرائيل نشاطاتها الاستيطانية وعمليات بناء الجدار العازل وإقامة الطرق الالتفافية والحواجز العسكرية التي تقيِّد حركة المواطنين.

وبالرغم من قيام إسرائيل بإجلاء مستوطنيها عن مستوطنات قطاع غزة، وأربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية، نتيجة للنضال البطولي والصمود الأسطوري للشعب الفلسطيني، فإنها تمارس من خلال هذا الأمر عملية تضليل خطيرة للرأي العام العالمي. فقد استمرت في توسيع المستوطنات في الضفة الغربية، حيث ازداد عدد المستوطنين إلى أكثر من ٢٦٠ ٠٠٠ مستوطن. كما أن أكثر من ١٣٠ ٠٠٠ من المستوطنين يعيشون في أحد عشر حيًّا استيطانيا منتشرة داخل وحول مدينة القدس الشرقية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

كما واصلت إسرائيل حصار مدينة القدس المحتلة ومنع القاطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة من الوصول إليها، وعزلها عن محيطها الفلسطيني وتغيير معالمها الحضارية والجغرافية والديموغرافية. كما عملت على إكمال بناء نحو ٧٠ في المائة من الجدار العازل الذي يلف المدينة المقدسة بطول ١٣٠ كيلومترا وسيضم داخله نحو ٢٠ مستوطنة ويعزل بداخله ٢٥٠ ألف مواطن فلسطيني عن محيطهم الجغرافي والديموغرافي.

أما على صعيد بناء جدار الفصل العنصري، وخلافا لقرار محكمة العدل الدولية ولقرار الجمعية العامة ومواقف معظم دول العالم، بما في ذلك حتى تلك الصديقة لإسرائيل، سرّعت إسرائيل في بناء أجزاء جديدة من هذا الجدار السيئ الصيت الذي اقتطع آلاف الدونمات من أراضي الفلسطينيين. وقد أدى ذلك إلى تحويل عدد من المدن والقرى الفلسطينية إلى بانتوستانات معزولة محاطة بالجدران من الجهات الأربع. وفي تحدٍّ صارخ للأمم المتحدة وقراراتها، أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية مؤخرا عن عزم حكومته الاستمرار في بناء المستعمرات في الضفة الغربية والجولان وكذلك مواصلة استكمال بناء الجدار العازل. وقد ترافق التوسُّع الاستيطاني الإسرائيلي مع أعمال إرهاب وعنف يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون وجيشهم ضد الفلسطينيين الأبرياء، وبخاصة خلال السنوات الخمس الأخيرة.

لقد شكَّل التصعيد الإسرائيلي الأخير ضربة حقيقية لجهود السلام على مختلف المستويات وأضعف آمالنا في تحقيق تقدم جوهري في العملية السلمية.

إن الحديث عن القضية الفلسطينية وأسباب عدم التوصل إلى حل عادل وشامل للوضع في الشرق الأوسط يستدعي تساؤل الأغلبية الكبرى من الدول الأعضاء في المنظمة الدولية عن الأسباب الكامنة وراء ذلك. ففي الوقت الذي اعتمد فيه مجلس الأمن قرارات تاريخية في هذا المجال، وخاصة القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ترفض إسرائيل منذ ذلك التاريخ الانصياع لإرادة المجتمع الدولي، في الوقت الذي سعت فيه بعض الدول إلى تطبق قرارات تعسفية، لا تستند إلى أي أساس في القانون الدولي، على دول في أفريقيا والشرق الأوسط. وفي الوقت الذي يقبل فيه الجانب العربي تنفيذ هذه القرارات على الرغم من أنها جائرة، فإن بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن لا يرف لها جفن عندما يتعلق الأمر بإلزام إسرائيل بتنفيذ قرارات المجلس. وما نقوله حقيقة وأمر واقع، للأسف. وإذ يتساءل البعض عن الأوضاع غير المستقرة في الشرق الأوسط وعن التوتر المستمر فيه ودوامة العنف التي يشهدها، فإن الجواب الحقيقي والصادق والصريح هي هذه الازدواجية الفاضحة في المعايير وعدم الجدية من جانب حُماة إسرائيل في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، حتى إن بعضهم لا يشارك في التصويت على القرارات ذات الصلة في الجمعية العامة. وهذا دليل على ابتعاد حقيقي عن منطق الشرعية الدولية.

ولا يزال استمرار الصراع العربي – الإسرائيلي مع استمرار احتلال الأراضي العربية في فلسطين وسورية ولبنان وغياب أُفق السلام يعيق تقدم المنطقة نحو التنمية البشرية والاقتصادية والسياسية. ولقد اتصف موقف سورية تجاه السلام ومرجعيته بالثبات والمصداقية. ونحن نتطلع إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإبداء دعم حقيقي لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما يؤدي إلى انسحاب إسرائيل التام من الجولان السوري ومن الأراضي الفلسطينية حتى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ ومن مزارع شبعا اللبنانية.

وقد أكد فخامة الرئيس بشار الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، في خطابه التاريخي الأخير بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ دعم سورية للرئيس الفلسطيني السيد محمود عباس وذلك أثناء زيارته إلى سورية، وأكد أن موقف سورية كان ولا يزال هو دعم نضال الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه وتقديم كل ما هو ممكن في هذا الاتجاه.

لقد أجمعت الأسرة الدولية على أن السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط، والتوصل إلى حل للقضية الفلسطينية التي نتناولها هذا اليوم بشكل خاص لا يمكن أن يتحققا إلا من خلال التطبيق الكامل لقرارات الشرعية الدولية وخصوصا قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومرجعية مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية. وفي الوقت الذي احترم فيه الجانب العربي في عملية السلام قرارات الشرعية الدولية والمرجعية التي قامت عليها عملية السلام التي بدأت عام ١٩٩١، فقد مارست إسرائيل كافة الألاعيب وأشكال التضليل للابتعاد عن هذه المرجعية وتجاهلت الإرادة الدولية، ومارست وما زالت تمارس كافة أشكال التحايل لكسب الأرض والسلام معا، الأمر الذي حال دون تحقيق السلام العادل والشامل المطلوب. وتعرف إسرائيل أن السلام لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأرض الفلسطينية وعاصمتها القدس، والانسحاب التام من الجولان السوري المحتل وما تبقى من أرض لبنانية محتلة.

لقد آن الأوان كي يتخذ المجتمع الدولي ومجلس الأمن موقفا حازما تجاه السياسات الإسرائيلية بحيث يتمكن الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس.

السيد لوران لوران (كندا) (تكلم بالفرنسية): خلال مناقشة هذا البند العام الماضي وفي هذه القاعة بالتحديد، تكلمنا عن فرصة لعلمية السلام في الشرق الأوسط ودعونا الطرفين إلى انتهاز الفرصة التاريخية لإحداث تغيير حقيقي في حياة الإسرائيليين والفلسطينيين. وقد نهض الجانبان لمواجهة التحدي، ومما له أهمية حاسمة لنا في المجتمع الدولي المحافظة على زخم تلك التطورات الإيجابية وتعزيزه.

لقد اتخذت إسرائيل خطوة تاريخية بانسحابها من غزة وأجزاء من الضفة الغربية، وانتخب الشعب الفلسطيني قائدا ملتزما بعملية الإصلاح السياسي. وتوصل الفلسطينيون والإسرائيليون، معا، وبدعم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إلى اتفاق حدودي حيوي يمنح الفلسطينيين السيطرة على حدود دولية لأول مرة. وتلك الأحداث غير المسبوقة ستعزز النشاط الاقتصادي في قطاع غزة وتحسن حياة الفلسطينيين العاديين. ومناقشتنا اليوم بشأن قضية فلسطين، في سياق تلك الحقائق الجديدة، ستشجع على تجدد الأمل في أن تعمل الأطراف، فعليا، من أجل تسوية دائمة وشاملة لجميع القضايا.

والتغيرات الإيجابية لم نرها في المنطقة لوحدها، بل أيضا هنا في الأمم المتحدة. وتنوه كندا بالمشاركة الجديدة لإسرائيل في الأمم المتحدة. ونؤيد بشدة تولي إسرائيل

لمنصب نائب رئيس الجمعية العامة كما نرحب بالتطورات الأخرى التي تحققت خلال العام الماضي. وتشيد كندا، بوجه خاص، بإسرائيل وبممثلها الدائم على تحقيق توافق في الآراء بشأن القرار المعنون ''إحياء ذكرى محرقة اليهود''. وتفتخر كندا بأنها أحد مقدمي ذلك القرار مع ١٠٣ بلدان أخرى.

وفي الوقت نفسه، اتخذ الوفد الفلسطيني نهجا ييسر المفاوضات المتعلقة بمشاريع القرارات التي قدمها إلى الجمعية العامة هذه السنة. وعُدلت مشاريع القرارات للترحيب بانسحاب إسرائيل. وفي بعض الحالات، حُذفت بعض التعابير المثيرة. وقد عملنا بصورة بناءة جدا مع المراقب الدائم عن فلسطين. ونثني على الاقتراح الخاص بسحب مشروع القرار المتعلق بحالة الأطفال الفلسطينيين ومساعدتهم. وذلك خطوة إلى الأمام في تقليص ما اعتبرناه ولفترة طويلة إفراطا في عدد مشاريع القرارات بشأن الشرق الأوسط.

(تكلم بالانكليزية):

أرجو أن يُنظر إلى موقف كندا إزاء مسائل معينة تثار هنا في الجمعية العامة في سياق سياستنا الطويلة الأجل في المنطقة. فكندا ظلت دائما ولا تزال ملتزمة التزاما تاما بالتوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. ونحن ندعم حق إسرائيل في العيش داخل حدود آمنة، بعيدة عن تهديد العنف، والصراعات والإرهاب. ونؤيد أيضا قيام دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة وديمقراطية ومترابطة الأطراف تعيش بسلام جنبا إلى جنب مع جيرانها.

وما فتئت كندا تدين بقوة كل أشكال العنف والإرهاب. والواقع أن هناك رأيا مقبولا على نطاق واسع مفاده أنه لا ينبغي استهداف غير المحاربين بأية طريقة من جانب أي طرف من أطراف الصراع. لذلك ندين بشدة ومن دون أي لبس كل شكل من أشكال دعم المنظمات الإرهابية، سواء أكان ذلك بصورة مباشرة أم غير مباشرة. كما أن استخدام التفجيرات الانتحارية ضد المدنيين الأبرياء أمر فظيع بشكل خاص. ولا يمكن مطلقا بناء دولة ديمقراطية ذات المشروعية من خلال استخدام الإرهاب. وينبغي تقديم الإرهابيين ومؤيديهم إلى العدالة وتفكيك شبكاتهم ونزع أسلحتها.

كما يجب على إسرائيل السعي إلى بناء الثقة من خلال الامتناع عن الأعمال الانفرادية التي من شأنها التأثير على نتيجة مفاوضات المركز النهائي. وهذا يعني ضرورة ضمان عدم انحراف مسار الحاجز الأمني عن حدود العام ١٩٦٧ وعدم إعاقة سبل عيش المزارعين الفلسطينيين الذين يسعون إلى ضمان مستقبل عائلاتهم. ولئن كان الانسحاب خطوة شجاعة في الاتجاه الصحيح، فإنه ينبغي بذل المزيد من الجهود من أجل التفاوض بشأن الحدود. وليست هذه نقطة قليلة الأهمية: فعندما تنجح المفاوضات، حتى لو كان ذلك في التقدم خطوات متواضعة، فإنها توفر أقوى ذخيرة ضد العنف.

وتواصل كندا البحث عن سبل جديدة لدعم بناء السلام في الشرق الأوسط. ونحن نفتخر برعاية المنتدى الإقليمي لوزراء العدل في الشرق الأوسط، الذي عقد بناء على مبادرة من وزير العدل والمدعي العام الكندي، وهي مبادرة أيدتها السلطة الفلسطينية، وإسرائيل، ومصر، والأردن.

ولا تزال كندا ترعى وتقود العملية الرامية إلى إيجاد حل عادل وشامل ودائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين. وقد قمنا بزيادة ما نقدمه إلى السلطة الفلسطينية من مساعدة مالية وخبراء، لتعزيز قدرتها على الإصلاح الداخلي وعلى بناء سلام مستدام في المنطقة. وتسهم الصناديق والخبرات الكندية في مبادرات مثل بناء قدرات القوة الفلسطينية لضبط الحدود – وهي ذات أهمية بالغة لإدارة أمن الحدود – وفي

برامج لتدريب الحقوقيين الفلسطينيين. وأعلنت حكومة كندا، أمس، عزمها على إنشاء مركز للسلام والديمقراطية في الشرق الأوسط.

وفي سياق تلك الأنشطة والأهداف السياسية العريضة، اسمحوا لي أن انتقل إلى عمل الجمعية المباشر. وأود أن أبدأ بالسؤال الذي يجب أن يُطرح قبل كل شيء وهو: كيف يمكن استخدام عمل الجمعية العامة في النهوض بالأهداف التي وصفتها؟ وإذا كانت العملية هنا تصرف عن الجهود الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف، أو تقوضها، كيف يمكن تحسين عملية الجمعية العامة؟ باختصار، كيف يمكننا، هنا في نيويورك أن نعجّل بمجيء ذلك اليوم الذي تنهض فيه الأطراف من الطاولة بعد مفاوضات ناجحة بشأن قضايا المركز النهائي؟

وقد أعلنّا السنة الماضية أن كندا ستبدأ عملية استعراض تصويتها على العديد من مشاريع القرارات الخاصة بالشرق الأوسط التي تعرض على الجمعية العامة. ومع أن العناصر الأساسية لسياسة كندا في الشرق الأوسط ثابتة، نعتقد أن هذه العملية السنوية في نيويورك أصبحت تمثل انحرافا عن الواقع وعن الاحتياجات الحقيقية على الأرض. إنها عملية تثير الشقاق ولا تساعد على التوصل إلى الهدف الجامع وهو تعزيز الحوار وبناء الثقة والائتمان بين الأطراف. وهناك دول، من بينها كندا، تستثمر الوقت والجهد والموارد لتحليل مشاريع القرارات والتفاوض بشأنها؛ ومع ذلك تظل قيمتها النهائية موضع تساؤل. ولذلك السبب، بدأت كندا السنة الماضية بتكثيف دعوتها من أجل اتباع نهج إصلاحي.

أولا، ما فتئت كندا تشجع تقديم مشاريع قرارات بناءة بقدر أكبر تعكس الديناميات الحالية وتشمل آليات للمتابعة فيما يتعلق بالمعايير القياسية المتفق عليها. ولكي تتسم مشاريع القرارات بالمصداقية والفعالية يجب أن تعكس وتعزز الالتزامات الخاصة بخريطة الطريق.

ثانيا، ما فتئت كندا تنتقد اللغة الاستفزازية الملهبة للمشاعر والمثيرة للشقاق، التي ترد في مشاريع القرارات — إنها لغة تحدث شعورا بانعدام التوازن وتبدو كأنها تقول إن إسرائيل وحدها هي التي لديها التزامات. ولا يجري التأكيد بما فيه الكفاية على مسؤوليات الأطراف الفاعلة الأخرى، بما في ذلك الفلسطينيين، كما لا يجري التأكيد على الاحتياجات الأمنية لإسرائيل. ولن تؤيد كندا مشاريع القرارات التي تستخدم عبارات انفعالية ومثيرة بدلا من الحقائق.

وبسبب تلك الشواغل، باتت كندا تشارك بشكل متزايد في التفاوض بشأن النص بغية العمل على تقليل عدد مشاريع قرارات، وجعلها أكثر تركيزا وأكثر توازنا.

ومن بين مشاريع القرارات العديدة التي قدمت هذا العام، يسر كندا أنها استطاعت تأييد مشروع القرار الذي أعدته اللجنة الرابعة بشأن المستوطنات الإسرائيلية. فهذه مسألة تكتسي أهمية أساسية لكندا. وبالمثل، ستؤيد كندا مرة أخرى مشروع القرار المعروض علينا الآن بشأن القدس.

ويتلخص موقف كندا في أن القدس لا تزال مسألة قيد التفاوض بين الجانبين، وأنه ينبغي لإسرائيل الامتناع عن التدابير التي تستبق هذه المفاوضات وعن المخاطر التي تعقِّد التوصل إلى تسوية سلمية. ويشمل ذلك عددا من التدابير منها توسيع المستوطنات داخل القدس وحولها. ولم يكن بالإمكان تأييد مشروعي القرارين من دون المرونة والانفتاح اللذين أبداهما المراقب عن فلسطين خلال تلك المفاوضات.

وغيرت كندا السنة الماضية تصويتها على أربعة مشاريع قرارات سنوية عن الشرق الأوسط حتى تعكس بشكل أوثق السياسة الكندية تجاه الشرق الأوسط. ولدينا هذا العام شواغل جدية فيما يتعلق بمشاريع القرارات الإضافية الثلاثة.

وكما أشرنا العام الماضي عندما صوتنا ضد مشروع القرار المعنون ''اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف'' نعتقد أن الموارد الشحيحة للأمم المتحدة لا ينبغي أن تخصص إلا للهيئات التي يمكنها إظهار إنجازات واضحة في دعمها لعملية السلام. وفي السياق ذاته، نظرنا في عمل شعبة الحقوق الفلسطينية التابعة للأمانة العامة، والتي تدعم اللجنة، وقررنا التصويت ضد مشروع القرار الخاص بولايتها. وفي تعليلنا لتصويتنا على مشروع قرار العام الماضي، أشرنا إلى أننا سنصوت ضد مشروع القرار في غياب القيمة المضافة الملموسة. ولا نعتقد أنه تحقق ذلك في العام الماضي.

وناقشنا أيضا شواغلنا مع واضعي مشروع القرار المعنون''تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية''. ولئن كانت كندا تؤيد بقوة وثبات مقدمة مشروع القرار ذلك، فإننا نرى أيضا أن ما ينقص مشروع القرار بصيغته الموسعة هو إيراد إدانة أقوى ولا لبس فيها أكثر من أي وقت مضى للتفجيرات الانتحارية. ويمكن الوصول إلى ذلك من خلال التعبير عن هذه الإدانة في فقرة إضافية مستقلة. ويمكن لهذه الإدانة الصريحة أن تساعد على وضع حد لاستخدام الإرهاب في المنطقة وغيرها من المناطق. ولم نسمع حجة مقبولة ضد ذلك الاقتراح. وبناء على ذلك، لن نتمكن من تأييد مشروع القرار من دون فقرة مستقلة تدين التفجيرات الانتحارية.

أخيرا، أوضحت كندا العام الماضي أنها شعرت بأن وضع المسؤولية عن استئناف المفاوضات على عاتق إسرائيل في صياغة مشروع القرار المعنون ''الجولان السوري'' لم يكن عادلا. والحقيقة هي أن ثمة حاجة إلى تدابير بناء الثقة ومبادرات حسن النية من جانب الطرفين، ونعتقد أن اللغة المستخدمة في مشروع القرار ذلك غير متوازنة وغير مفيدة في السعي إلى تحقيق الأهداف الشاملة لعملية السلام. وعلاوة على ذلك، لا نؤيد عرض مشروع القرار سنويا في جلسة عامة، بينما تعتمد الجمعية كل عام مشروع قرار من اللجنة الرابعة عن مسألة الجولان السوري، يحظى بتأييد واسع. لتلك الأسباب سنصوت ضد مشروع القرار.

لقد ذكرتُ أن كندا تواصل البحث عن سبل جديدة لبناء السلام والحوار بين الأطراف في الشرق الأوسط. ونرى أن سير هذه القرارات لا يساعد في تحقيق الهدف الذي نسعى إليه جميعا – السلام في الشرق الأوسط – ونؤيد الرأي القائل إن القرارات لا تساهم في تحديد نقطة انطلاق موزونة، وهي نقطة حاسمة جدا لكفالة نتيجة ناجحة.

وسنبدأ بعملية بناء توافق الآراء اللازم لمشروع قرار اشتمالي مستفيض عن عملية السلام يكون خاليا من اللغة الطنانة التي تبث الفرقة، ويكون دقيقا ومفصلا في النهج ومتوازنا في النتيجة. وسنسعى إلى نيل تأييد جميع الأمم لمشروع القرار، وسنرحب بذلك التأييد.

وبالقيام بهذا، سنساعد بقدر أكبر استمرار إصلاح الأمم المتحدة عن طريق المساعدة في كفالة زيادة التركيز على النتائج. وبالمضي بتلك الطريقة، نأمل أن نتمكن من جعل الأمم المتحدة طرفا رئيسيا في إحداث تغيير حقيقي في هذا الوقت الهام. ونأمل أن تشترك معنا جميع الأمم لتحقيق ذلك الهدف. ونأمل أيضا بهذه الطريقة تحسين نبرة الحوار عن طريق التقليل من تسييس المناقشة. ذلك هو هدفنا وهو أيضا المهمة التي ستوجه جهود كندا في الأمم المتحدة بشأن تلك المنطقة الهامة. ونأمل أن تنضم إلينا كل الدول الأعضاء في ذلك المسعى.

السيد عساف (لبنان): أود بداية أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى الأمين العام للأمم المتحدة واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على التقريرين اللذين وضعاهما أمامنا تحت بند ''قضية فلسطين''،

وعلى الجهود التي يبذلانها لإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني.

تبقى قضية فلسطين أهم وأقدم القضايا المطروحة على جدول أعمال الأمم المتحدة. وتبقى الأمم المتحدة مسؤولة بصورة دائمة عن قضية فلسطين حتى تتم تسويتها بجميع جوانبها.

وتتميز مناقشتنا لقضية فلسطين هذا العام بشعور يمزج بين الآمال والتحديات. فانسحاب إسرائيل من قطاع غزة في ١٢ أيلول/سبتمبر الماضي يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح، ويعزز الأمل بإمكانية صنع السلام عندما تتوفر النية لذلك.

إلا أن التحديات تبقى كثيرة لإعمال جميع حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، التي نص عليها قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د-٢٩) المؤرخ ١٩٧٤، وهي الحق في تقرير المصير، والحق في الاستقلال السياسي، والحق في عودة اللاجئين. ويمكن الإشارة إلى أهم هذه التحديات على الشكل التالي:

أولا، إن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة يجب أن يكون كاملا وشاملا، وخطوة أولى على طريق استكمال الانسحاب من باقي الأرض الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية البالغة مساحتها ٨٠٠ ٥ كيلومتر مربع، علما بأن إسرائيل لم تستكمل بعد تنفيذ تعهدها في مؤتمر شرم الشيخ سنة ٢٠٠٥، كونها لم تتنازل عن السلطة إلا في مدينتين من أصل ٥ مدن في الضفة الغربية تعهدت بتسليمها إلى الفلسطينيين.

ثانيا، إن إسرائيل تحافظ على وجود ٢٠٠ مستوطنة في الضفة الغربية والقدس الشرقية، يصل عدد المستوطنين فيها إلى حوالي ٤٠٠ ألف مستوطن، بزيادة ٨٠٠ ١٢ مستوطن في الضفة الغربية وحدها خلال العام الماضي. كما كشفت إسرائيل بداية هذا العام عن خطة لبناء ٣ ٥٠٠ وحدة سكنية استيطانية جديدة في الضفة الغربية، مما يشكل انتهاكا آخر لقرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) الذي يعتبر المستوطنات غير قانونية وعقبة بوجه تحقيق السلام.

ثالثا، تواصل إسرائيل بناء الجدار الفاصل بطول ٧٢٠ كيلومترا، يسير ٩٠ في المائة منه داخل أرض الضفة الغربية بعمق يصل أحيانا إلى ٢٢ كيلومترا. ويفرض الجدار حلولا أحادية الجانب. وسيؤدي في حال استكمال بنائه إلى قضم حوالي ٠٠٠ ١ كيلومتر مربع من مساحة الضفة الغربية. وغني عن القول إن استكمال إسرائيل بناء الجدار الفاصل يضرب بعرض الحائط فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ التي اعتبرت الجدار غير قانوني، وطالبت إسرائيل بهدمه وتعويض الفلسطينيين عما ألحقه بهم من أضرار.

رابعا، تستمر مأساة اللاجئين الفلسطينيين منذ ٥٧ عاما، حيث يعيش حوالي ٤,٣ مليون لاجئ فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ولبنان والأردن وسوريا، بما يعنيه ذلك من بؤس وعذاب وتشرد. ولا تزال إسرائيل ترفض عودة هؤلاء اللاجئين إلى ديارهم خلافا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) وقرار مجلس الأمن ٢٣٧ (١٩٦٧).

خامسا، تواصل إسرائيل اعتداءاتها على المدنيين الفلسطينيين. وقد أدى ذلك إلى قتل حوالي ٠٠٠ ٤ فلسطيني وجرح حوالي ٤٠ ألفا واعتقال ٣٥ ألفا منذ بدء الانتفاضة عام ٢٠٠٠. ونحن في هذا المجال، نكرر تأييدنا لما جاء في قرار الجمعية العامة ٥٩/٣١ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ لجهة ضرورة تحييد السكان المدنيين في كافة أنحاء الشرق الأوسط، وإدانة أعمال العنف التي ترتكب ضد جميع المدنيين، بما فيها عمليات الإعدام خارج القانون.

أخيرا، نكرر التزامنا بالسلام، وبالحل القائم على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها على أساس خط الهدنة لعام ١٩٤٩، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) ومبادرة السلام العربية.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): منذ بداية العام، وبفضل جهود الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، والوساطة التي يقوم بها المجتمع الدولي، شهدت الحالة بين فلسطين وإسرائيل انفراجا ندر أن يُرى على مدى السنوات الأربع أو أكثر الماضية. ومن المعتقد بصفة عامة أن عام ٢٠٠٥ كان مواتيا لعملية السلام في الشرق الأوسط. ونحن نرحب بالانتقال السلمي في القيادة الفلسطينية، وباللقاءين اللذين عقدا بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء شارون، وبانسحاب إسرائيل من قطاع غزة وجزء من الضفة الغربية. وهذه كلها خطوات رئيسية صوب تسوية المشكلة الفلسطينية الإسرائيلية.

ولا شك أنه ما زالت توجد خلافات بين فلسطين وإسرائيل، وأن هناك صعوبات عديدة تواجه استئناف محادثات السلام. ولاغتنام الفرصة السانحة وتحقيق الآمال المعقودة، يلزم أن يبدي القادة على كلا الجانبين شجاعة سياسية وحكمة وأن يشتركوا في العمل. فلا يمكن بلوغ الأمل النهائي المتمثل في قيام تعايش سلمي بين دولتين مستقلتين ما لم يشرع الطرفان المعنيان حقا في بناء الثقة المتبادلة وتنفيذ خارطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط.

وتمثل قضية فلسطين لب مشكلة الشرق الأوسط. ونرى أن حل المسألة الفلسطينية يكمن في إجراء مباحثات سياسية وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وفي بناء دولة فلسطينية مستقلة استنادا إلى خارطة الطريق. ولا يتمشى هذا فقط مع المصالح الأساسية لفلسطين وإسرائيل ولجميع البلدان الأخرى في الشرق الأوسط، وإنما ييسر أيضا تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة في وقت قريب. وينبغي أن يصبح ذلك هدفا مشتركا لكل من المجتمع الدولي ولجميع الأطراف المعنية.

ولا يمكن تحقيق السلام بين فلسطين وإسرائيل بدون دعم دولي فعال. ونقدر الجهود الإيجابية التي تبذلها المجموعة الرباعية وغيرها لتعزيز عملية السلام الفلسطيني الإسرائيلي. ونرجو أن يتسنى بذل مزيد من الجهد للدفع في اتجاه تنفيذ فلسطين وإسرائيل لخارطة الطريق في وقت قريب.

وينبغي للأمم المتحدة أيضا، بوصفها منظمة هامة لصون السلم والأمن العالميين، أن تفي بالتزاماتها في هذا الصدد على نحو فعال.

وتشكل المحادثات بين سوريا وإسرائيل وبين لبنان وإسرائيل جزءا هاما من عملية السلام في الشرق الأوسط. فلا يمكن تحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط بدون إيجاد حلول مناسبة للتراعين السوري الإسرائيلي واللبناني الإسرائيلي. وسوف يساعد استئناف هاتين المجموعتين من المحادثات وإحراز تقدم بشأن هذه المسألة على تحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط. ونرجو أن تستأنف البلدان المعنية محادثاتها في موعد قريب وأن تسعى للتوصل إلى حلول مقبولة لجميع الأطراف وفقا للمبادئ التي تم تحديدها في مؤتمر مدريد.

وقد أصبحت الحالة بين لبنان وإسرائيل موضع تركيز للاهتمام في الآونة الأخيرة. وتود الصين أن تعرب عن تعازيها لأسرة السيد رفيق الحريري. وندين بقوة التفجير بالقنابل الذي أودى بحياة السيد الحريري وندعم قيادة السيد

ديتليف ميليس لجنة التحقيق الدولية المستقلة في إجرائها تحقيقا مستقلا ومحايدا. ونرجو أن تميط اللجنة اللثام عن الحقيقة في موعد قريب حتى تتحقق العدالة بالنسبة للضحايا. وينبغي في الوقت ذاته، في عملية إجراء وإكمال التحقيقات ذات الصلة، أن يولى الاعتبار الكامل للحالة في تلك المنطقة التي تدخل فيها عناصر كثيرة معقدة ومتشابكة، تجنبا لأي اشتعال في التوتر أو لنشوب قلاقل.

وتتابع الصين عن كثب، شأنها شأن الآخرين، الحالة في الشرق الأوسط طوال الوقت، وتقدم الدعم لعملية السلام في الشرق الأوسط. وفي الأعوام الأخيرة قام القادة الصينيون ومبعوثنا الخاص للشرق الأوسط بزيارات إلى المنطقة في مناسبات كثيرة، بهدف التماس حلول سياسية لقضية الشرق الأوسط. وسنواصل، كدأبنا دائما، العمل مع جميع القوى المحبة للسلام وأداء دور بنّاء في التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

السيدة أسمادي (إندونيسيا) (تكلمت بالانكليزية): لقد شهد العام ٢٠٠٥ تطورات إيجابية في الشرق الأوسط. ومما أوقد بصيصا من الحياة في عملية السلام بصفة خاصة مؤتمر قمة شرم الشيخ في شباط/فبراير، واجتماع لندن لدعم السلطة الفلسطينية في الشهر التالي، وفض إسرائيل للاشتباك من قطاع غزة والجزء الشمالي من الضفة الغربية في آب/أغسطس الماضي.

غير أن الحالة تدهورت في نفس الوقت في الأراضي المحتلة بالرغم من هذه التطورات. فنحن نشهد تكثيف التوسع في المستوطنات الإسرائيلية بالأجزاء الأخرى من الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية والمناطق المحيطة بها، والإسراع بالانتهاء من الجدار غير القانوني الجاري تشييده في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما يتناقض تناقضا واضحا مع التزامات إسرائيل بموجب خارطة الطريق ويشكل انتهاكا للقانون الدولي. علاوة على ذلك، يجري إنشاؤه دون أدنى اكتراث لفتوى محكمة العدل الدولية ذات الصلة. وهذا أمر يقوض الزخم الإيجابي الذي أحدثه انسحاب غزة والتفاهم الذي تم التوصل إليه في شرم الشيخ.

وفي الوقت ذاته، أكدت لجنة حقوق الإنسان في دورتها الحادية والستين مجددا أن تشييد الجدار يشكل انتهاكا لالتزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بحرية تنقل الفلسطينيين وحقهم في التمتع بالمأوى المناسب والغذاء والحياة الأسرية والتعليم والرعاية الصحية.

ومع تقديرنا لفض الاشتباك الإسرائيلي مع غزة بوصفه خطوة إيجابية، يود وفدي أن يوضح موقفه في هذا الشأن: وهو أن فض الاشتباك لا يتعلق إلا بشريحة صغيرة من الأرض التي احتلتها إسرائيل في حرب عام ١٩٦٧؛ ومن ثم ينبغي أن يصحبه انسحاب إسرائيلي من جميع الأراضي المحتلة المتبقية. علاوة على ذلك، لا تزال القوات الإسرائيلية تمارس سيطرتها على تنقلات السكان وعلى حدود غزة وساحلها ومجالها الجوي، مما يتيح لإسرائيل شن إغارات حسبما تشاء. كما أن فض الاشتباك المذكور لم يفعل شيئا يذكر لتحسين الأوضاع المعيشية للفلسطينيين.

ولا تزال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) تفيد بوجود صعوبات في محاولة إيصال المساعدات للاجئين الفلسطينيين. وقد تأثرت الأوضاع المعيشية للاجئين تأثرا بالغا بالعنف وبعمليات الإغلاق التي تفرضها إسرائيل وبتدميرها للممتلكات ومصادر الرزق. وقد طرأت زيادة عامة على انعدام الأمن الغذائي ونقص حاد في مياه الشرب، فضلا عن تدهور في الاستهلاك الغذائي ومستويات التغذية. وقد أدت سياسات إسرائيل القائمة على استمرار العنف ضد المدنيين

الأبرياء وعمليات الإغلاق الداخلي والخارجي والإغارات العسكرية إلى تفاقم الشدائد الاقتصادية التي يعانيها اللاجئون الفلسطينيون.

ورفضت إسرائيل كذلك السماح بزيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة. ويساورنا قلق شديد إزاء جهود إسرائيل لإعاقة سبل وصول اللجنة الخاصة إلى المحتاجين وحصولها على المعلومات عن الأوضاع الموضوعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ومن دواعي قلقنا العميق أيضا أن المستوطنين الإسرائيليين، وفقا لتقرير اللجنة الخاصة (A/60/380)، قتلوا ٧٠ فلسطينيا بإطلاق النار عليهم منذ الانتفاضة الثانية. ولم تقبض السلطات الإسرائيلية على أي من أولئك المستوطنين أو تقدمه للعدالة. وفي الوقت ذاته، تواصل إسرائيل المطالبة بحق حماية مدنييها من هجمات المتشددين الفلسطينيين.

لقد أدت وحشية قوات الدفاع الإسرائيلية والهجمات التي يشنها المستوطنون الإسرائيليون معا إلى مقتل ٨٣٤ فلسطينيا، من بينهم ١٣ امرأة و ١٦٥ طفلا. ومن الواضح لذلك أن حكومة إسرائيل يجب أيضا أن توقف الهجمات التي يشنها المستوطنون الإسرائيليون غير القانونيين على المدنيين الفلسطينيين وأنها يجب أن تقدم مرتكبيها للعدالة.

وتود إندونيسيا أن تشير إلى تأييدها للوثيقة الختامية التي أصدرها اجتماع الأمم المتحدة الدولي المعني بقضية فلسطين، المعقود في جنيف يومي ٨ و ٩ آذار/مارس ٢٠٠٥، والتي تدعو المجتمع الدولي إلى اعتماد تدابير لإقناع حكومة إسرائيل بالامتثال للقانون الدولي ولفتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، كما تدعو المجموعة الرباعية إلى مضاعفة جهودها المبذولة ومواصلة العمل عن كثب بالتعاون مع الأطراف، بالاشتراك مع الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية الأخرى، على تنفيذ خارطة الطريق بغية التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للصراع.

وبينما نقترب من نهاية العام ٢٠٠٥، وهو الإطار الزمني المستهدف لإقامة دولة فلسطين بموجب أحكام خارطة الطريق، يجب أن يواصل المجتمع الدولي ممارسة الضغط على إسرائيل لتنفذ خارطة الطريق تنفيذا كاملا. كما يجب الضغط على إسرائيل لوقف تشييد الجدار، والامتثال لالتزاماتها بحماية المدنيين، ومساعدة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في إيصال المساعدة الإنسانية للاجئين الفلسطينيين، والإذن بزيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة.

ويود وفدي التشديد مجددا على أن قضية فلسطين يجب حلها وفقا للقانون الدولي، وخاصة قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥(٢٠٠٣)، التي تضمن إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية متصلة الأرجاء ذات سيادة تتمتع بمقومات البقاء تعيش في سلام جنبا إلى جنب مع إسرائيل آمنة. وفي هذا الصدد، يدعو وفدي المجتمع الدولي إلى دعم شعب فلسطين لكي يكفل إجراء انتخابات برلمانية حرة ونزيهة بشكل ميسور في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

وفي الختام، يؤكد وفدي مجددا مسؤولية الأمم المتحدة الدائمة فيما يتعلق بجميع جوانب قضية فلسطين إلى أن يتم حل تلك القضية.

السيد ماباهونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): لأول مرة يطرأ عدد من التغييرات الإيجابية في الشرق الأوسط، مما قد يتيح فرصة أخرى لإحياء عملية السلام. بيد أن تلك البوادر التي تبعث على الأمل ذاتها قد لا تؤدي إلى كثير ما لم يصبح المجتمع الدولي مشتركا بشكل كامل في دعم عملية السلام.

لقد اتخذت إسرائيل خطوة جريئة نحو إنهاء احتلالها لغزة بسحب قواتها العسكرية ومستوطناتها غير القانونية من تلك المنطقة، ومن أجزاء من شمال الضفة الغربية. كما أقدمت السلطة الفلسطينية من جانبها على القيام بجهود جريئة لإصلاح خدمات الأمن الفلسطينية، وإعادة إقرار سيادة القانون في المناطق التي لم يجل عنها العسكريون الإسرائيليون إلا مؤخرا، والإعداد لإجراء انتخابات تشريعية شاملة للجميع وديمقراطية.

وقد تكون المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية التي تمخضت عن إعادة فتح معبر رفح الحدودي بين فلسطين ومصر بداية عملية للتعاون بين الطرفين، ينبغي بالتأكيد أن تُشجع تشجيعا كاملا. ولكن جنوب أفريقيا ما زالت تشعر بالقلق لأن هذه الفرص الأخيرة لإحلال السلام في الشرق الأوسط قد تتبدد ما لم يُتخذ إجراء حاسم لوقف تشييد المستعمرات على الأراضي الفلسطينية وإلغاء بناء الجدار الفاصل.

ومنذ ستة عشر شهرا اتخذت الجمعية العامة القرار دإط/١٠-١٥ بأغلبية ساحقة. واعتمد هذا القرار ما انتهت إليه محكمة العدل الدولية من أن الجدار الفاصل الإسرائيلي غير قانوني وأن على إسرائيل أن تلتزم بتفكيك ذلك الجدار والتعويض عن جميع الأضرار التي المترتبة على تشييده. والتزم المجتمع الدولي باتخاذ مزيد من الإجراءات لوضع حد للحالة غير القانونية الناجمة عن تشييد الجدار وطلب إلى الأمين العام أن يعد سجلا بالأضرار التي يتكبدها الفلسطينيون من جراء ذلك.

لقد تصرفت الجمعية العامة لأن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية دائمة فيما يتعلق بقضية فلسطين إلى أن يتم حلها برمتها وفقا للميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. ويشير الأمين العام في الفقرة ١٤ من تقريره (A/60/539) إلى أن إسرائيل ''فشلت ... في إحراز تقدم صوب تنفيذ التزاماتها الأساسية وفقا لخريطة الطريق''. ويضيف الأمين العام في نفس الفقرة أنه ''يمكن للأنشطة الاستيطانية التي ترعاها الحكومة أن تحدث أثرا سلبيا على الوحدة الإقليمية للأرض الفلسطينية، ولذا فإنها تظل مثار قلق بالغ''.

وفي تقرير آخر، يشير السيد جون دوغارد، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ ١٩٦٧، إلى أن المجتمع الدولي قد أعلن اعترافه بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وضرورة إقامة دولة فلسطينية تعيش في سلام وأمن إلى جانب إسرائيل. ومع ذلك، يفيد السيد دوغارد بأن

> ''هذه الرؤية مستحيلة التحقيق بدون أرض فلسطينية قادرة على البقاء. وبالتالي فإن بناء الجدار وتوسيع المستوطنات ومحو الصبغة الفلسطينية للقدس تهدد جميعها إمكانية بقاء أي دولة فلسطينية''. (A/60/271، الموجز)

ويخلص السيد دوغارد إلى أن الإسراع بتشييد الجدار الفاصل والمستوطنات، إضافة إلى الخروج الجماعي لغير اليهود من القدس الشرقية والأجزاء الرئيسية الأخرى من الضفة الغربية المحتلة، يوجدان حقائق جديدة على أرض الواقع في الشرق الأوسط. ويختتم بقوله: ''وشرعت إسرائيل

في إجراء تغييرات هامة في القدس لإضفاء مزيد من الطابع اليهودي عليها‘‘ (نفس المصدر).

ويتمثل تاريخ عملية السلام في الشرق الأوسط في أنه كلما ظهرت مؤشرات إيجابية، يصبح التقدم مهددا لأن المجتمع الدولي يتباطأ في الاشتراك بشكل كامل في دعم عملية السلام. ونرجو أن يصبح المجتمع الدولي خلال العام الستين منذ تأسيس الأمم المتحدة أكثر التزاما بمعالجة القضايا السياسية الكامنة وراء الحالة في الشرق الأوسط. والجهود الإنسانية أمر طيب، ولكن تأثيرها سيظل محدودا ما لم يتم التصدي للأسباب الجذرية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

السيد كيتاوكا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): اتسم العام الماضي بإحراز تقدم قوي بالنسبة لقضية فلسطين. وتمثل التزامات شرم الشيخ في شباط/فبراير، وفض إسرائيل الاشتباك مع غزة وجزء من الضفة الغربية في آب/أغسطس، والاتفاق المتعلق بالتنقل والعبور هذا الشهر، كلها إنجازات هامة. وبالرغم من وجود فترات بدا فيها أن الزخم قد فُقد خلال المدة الفاصلة بين خطوة والخطوة التالية لها، فقد تحركت العملية بشكل عام قدما للأمام بتأثير كل خطوة إيجابية تُتخذ عقب فترة من الركود.

لقد كان التزام شرم الشيخ هاما لأنه كان ثمرة الثقة التي استعيدت بين زعيمي إسرائيل وفلسطين، والتي تحققت عن طريق حوار مباشر بينهما. وقد تم في الواقع تنفيذ جزء من ذلك الالتزام. إن اليابان تدعو الطرفين كليهما إلى الاستمرار بثبات في تنفيذ التدابير التي التزما بها، مثل نقل مسؤولية الأمن في ثلاث مدن في الضفة الغربية.

لقد نفذت حكومة إسرائيل الانسحاب من غزة بصورة سلمية وسلسة نسبيا، وبتصميم حازم، على الرغم من المعارضة السياسية الداخلية. وهي تستحق الثناء مرة أخرى. وبذل الجانب الفلسطيني، بدوره، جهودا ايجابية للحفاظ على الانضباط في أعمال شتى الأطراف. ويحدونا الأمل أن يُنظر إلى التعاون الذي شهدناه بين الطرفين على الأرض وقت الانسحاب من غزة كسابقة جيدة يُستفاد منها في التدابير التي ستتخذ في المستقبل لتحقيق السلام.

إن اتفاق التنقل والعبور يمثل تتويجا للجهود الحثيثة التي بذلتها الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي. واليابان تقدر تلك الجهود، لا سيما دور الوساطة الذي اضطلع به السيد ولفنسون ووزيرة الخارجية رايس. ونرحب بإعادة افتتاح معبر رفح الحدودي بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر. إن المساعدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي، فضلا عن الجهود التي يبذلها الطرفان كلاهما، ستكون حاسمة. واليابان تقدر عميق التقدير دور الاتحاد الأوروبي في بلوغ هذه المحطة.

أما البنود الأخرى المتبقية من الاتفاق، فهي على نفس القدر من الأهمية بالنسبة لإعمار غزة ولاستقرار حياة المدنيين هناك. ونأمل أن تنفذ على الفور التدابير المتفق عليها في ما يتعلق بالربط بين غزة والضفة الغربية وبميناء غزة، وأن تثمر على وجه السرعة المشاورات بين الطرفين في ما يتعلق بمطار غزة عن نتائج بناءة.

وثمة شيء مهم آخر هو أن على الطرفين أن يحققا، بالإضافة إلى تلك الانجازات: عودة حقيقية إلى خارطة الطريق. بالنسبة للجانب الفلسطيني، فإن الخطوة الأولى ستكون الإصلاح، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن؛ وبالنسبة للجانب الإسرائيلي، ستكون وقف كل الأعمال التي قد تصدر حكما مسبقا على نتيجة مفاوضات الوضع النهائي، مثل أي توسيع في أنشطة الاستيطان. إذ يجب على الطرفين كليهما أن يبرهنا بالأعمال التزامهما بخارطة الطريق.

وما دامت رغبة الطرفين كليهما في إقامة السلام واضحة، فإن المجتمع الدولي لن يتراخى أبدا في جهوده

لمساعدتهما في التقدم نحو السلام. وقد أعلنت اليابان، بمناسبة زيارة الرئيس عباس إلى اليابان في أيار/مايو هذا العام، عن تقديم رزمة مساعدات تصل قيمتها إلى ١٠٠ مليون دولار في المستقبل القريب، وذلك بصفة أساسية لدعم الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في الحياة المدنية في غزة والضفة الغربية. وقد تم التفويض بتخصيص الأموال لما يقرب من نصف تلك الرزمة في وقت الانسحاب من غزة.

وسنواصل تقديم الدعم السياسي والاقتصادي لإحراز التقدم في عملية السلام. ويحدونا الأمل أن يبرهن الشعبان الإسرائيلي والفلسطيني برهنة واضحة، عن طريق الانتخابات في إسرائيل وفلسطين في بداية العام المقبل، على التزاميهما بخارطة الطريق، التي تعتبر خطة السلام الوحيدة القابلة للتطبيق.

أما على المسار السوري، فلم يحرز تقدم يذكر في السنة الماضية. إن السلام لن يكون سلاما دائما إن لم يكن شاملا. ومثلما كان الأمر على المسار الفلسطيني، فإن المجتمع الدولي سيدعم الجهود لتحقيق السلام إذا أبدى الطرفان إرادة واضحة في السلام. وتكرر اليابان دعوتها للطرفين إلى بذل الجهود في ذلك الصدد، وهي تأمل بشد أن يتحقق السلام في أقرب وقت ممكن، استنادا إلى قراراي مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

السيد كابوما (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): مرة أخرى نجد أنفسنا، كما في الدورات السابقة للجمعية العامة، مدعوين إلى مناقشة مسألة السلام والأمن الهامة في الشرق الأوسط. ما فتئت قضية فلسطين معروضة على الجمعية على مدى الـ ٦٠ سنة الماضية، لذا فهي مسألة تتابعها كل الدول الأعضاء باهتمام شديد. ويود وفدي أن يشكر الأمين العام على تقريريه الثاقبين عن الموضوع قيد النظر، الواردين في الوثيقتين A/60/539 و A/60/35.

وترحب زامبيا بالتطورات الأخيرة التي جرت في ما يتعلق ببعض جوانب عملية السلام في الشرق الأوسط. فبعد ٣٨ عاما من التقييدات، أصبح بإمكان الشعب الفلسطيني اليوم أن يعبر بحرية على الأقل من قطاع غزة إلى جمهورية مصر العربية المجاورة. ونرحب أيضا بفك الارتباط الإسرائيلي من قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية. ويرى وفدي أن هذه التطورات الايجابية المرحب بها طال انتظارها طويلا. ومع ذلك، ينبغي تشجيع دولة إسرائيل على البناء على الخطوات الايجابية هذه لتحقيق سلام دائم في تلك المنطقة المضطربة.

تعلم الدول الأعضاء أن الجمعية طالبت في الماضي، بقراريها ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، بأن تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة التي تم الاستيلاء عليها بالقوة في حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣.

إن وجود فلسطين مستقلة ذات سيادة، تعيش في سلام وأمن جنبا إلى جنب مع إسرائيل والدول المجاورة الأخرى، يظل الهدف النهائي لعملية السلام في الشرق الأوسط. لذا فالطريق مفتوح أمام المجتمع الدولي ليواصل إقناع الطرفين بضرورة التنفيذ التام لخارطة الطريق التي تبنتها المجموعة الرباعية، وأقرها مجلس الأمن. ويهيب وفدي بالطرفين في عملية السلام، أي الفلسطينيين والإسرائيليين، أن يتخذا خطوات جسورة صوب بلوغ الأهداف المرجوة. ونظرا للطبيعة المعقدة لعملية السلام، ينبغي تشجيع الأمين العام على مواصلة تصدر جهود المجتمع الدولي لكفالة إنضاج عملية السلام لتؤتي أُكلها كاملة.

ومن الواضح أن طرفي الصراع كليهما، كما تبينه التطورات الأخيرة، ملتزمان بالسعي إلى التوصل إلى حل مقبول. غير أنه لا تزال هناك بعض المسائل العالقة التي تحتاج إلى اهتمام عاجل بها. وإحدى تلك المسائل هي مسألة قيام

دولة إسرائيل ببناء جدار فاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إن بناء هذا الجدار لا يمثّل عقبة أمام السلام فحسب، بل هو أيضا انتهاك لمبادئ القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

ويرى وفدي أن تحلي دولة إسرائيل بالمرونة في هذه المسألة من شأنه أن ييسر بقدر كبير تحقيق توافق مبكر يساهم في معالجة شواغلها الأمنية وبهذا يساعد في التوصل إلى حل مرض للصراع المطول في الشرق الأوسط.

ويأمل وفدي أن يصبح في الإمكان، بالالتزام والتصميم الضروريين من كل المعنيين، إيجاد حل نهائي لقضية فلسطين في المستقبل القريب. إلا أن ذلك يتطلب إبداء الشجاعة وروح التوفيق والمهارة من جانب زعماء الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني.

في الختام، تؤيد حكومتي تأييدا تاما خارطة الطريق لعملية السلام في الشرق الأوسط، وهي واثقة بأنه، مع الإرادة السياسية الضرورية، سيتم إيجاد حل دائم. وتتطلع زامبيا إلى مشاركة مبكرة لدولة فلسطين، كعضو كامل العضوية، في مداولات الأمم المتحدة.

السيد بوديني (سان مارينو) (تكلم بالانكليزية): أدلي ببياني اليوم لأعرض موقف حكومتي تجاه قضية فلسطين.

تؤيد سان مارينو بصورة تقليدية احترام كل الثقافات وكل البلدان. وما فتئت تشجع كل المساعي الرامية إلى تحقيق التعايش السلمي بين الشعوب، وما برحت ترفض رفضا قاطعا الاستفزازات والعنف والقمع من أي نوع.

وتود سان مارينو أن تعرب عن تضامنها مع شعبي إسرائيل وفلسطين – اللذين يتشاطران باعتزاز تاريخا عريقا نبيلا – وتؤيد بقوة أهداف خارطة الطريق.

إن تاريخ سان مارينو حافل بمحاولات البحث عن السلام والتعاون الودي بين كل الشعوب ونبذ منطق الحرب والتحريض على العنف والصراع. لذلك يدين بلدي الإرهاب أيا كان نوعه ويدين أي تبرير للسلوك الإرهابي.

وتثني سان مارينو على رئيس الوزراء شارون على شجاعته السياسية والتزامه الثابت بفك الارتباط، وعلى الرئيس عباس على موقفه الصارم تجاه المجموعات الإرهابية وعلى سعيه إلى الحل عن طريق المفاوضات السلمية.

ويأمل بلدي أن تواصل إسرائيل وفلسطين جهودهما لتنفيذ أهداف خارطة الطريق. ونعتقد بأن وجود دولتين تعيشان جنب إلى جنب في سلام مطلوب كثيرا، والأهم من ذلك، أنه أمر ممكن. لذا من الضروري، في هذه اللحظة العصيبة من التاريخ، أن ترفض البلدان والمنظمات الإقليمية التهديدات والابتزازات، وأن تعمل بدلا من ذلك على تشجيع اتخاذ كل الخطوات نحو الاعتراف بالمسؤولية التي تقع على عاتق كل بلد تجاه بقية العالم.

إن العالم يحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى الاستقرار والسلام والأمن. ففي أيلول/سبتمبر، قرر رؤساء دولنا وحكوماتنا التصرف حيال تلك الأهداف وإشراك حكوماتنا ومؤسساتنا في التأكيد المتجدد على المغزى الكوني لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. إن سان مارينو تقدر تلك الدعوة وتعرب عن التزامها بالسلام والتفاهم بين جميع الشعوب.

السيدة الملا (الكويت): تناقش الجمعية العامة أحد أهم البنود المدرجة في جدول أعمالها لارتباطه الوثيق بالسلم والأمن الدوليين. فمنطقة الشرق الأوسط، وفلسطين بالذات، لم تشهد استقرارا منذ عقود طويلة، رغم حيويتها وأهميتها، نتيجة للحروب التي عانت منها واستنزفت طاقاتها ومواردها. ولعل أبرز ما تعاني منه المنطقة هو تمادي وإمعان

الحكومة الإسرائيلية في سياساتها وممارساتها غير القانونية، ورفضها التجاوب مع المبادرات السلمية.

تتابع الكويت بقلق بالغ الأوضاع المأساوية التي يعيشها الشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة، والتدهور المستمر في مستوى معيشته الاقتصادية والاجتماعية نتيجة الممارسات الإسرائيلية التي تتنافى مع القوانين والأعراف الدولية والإنسانية المتمثلة بسلسلة الاعتقالات والقمع وإطلاق النار على المدنيين العزّل، مرورا بهدم البيوت والاستيلاء على الأراضي وإحكام الحصار على المدن الفلسطينية والاغتيالات السياسية للرموز والشخصيات الفلسطينية. وندعو في هذا الإطار إلى التمسك بالتفاهم الذي تم الاتفاق عليه في شرم الشيخ في شهر شباط/فبراير من هذا العام والذي طالب بنبذ العنف.

تجدد دولة الكويت دعمها الكامل لنضال الشعب الفلسطيني لنيل كافة حقوقه السياسية المشروعة، ونطالب الحكومة الإسرائيلية بالتقيد بتنفيذ التزاماتها التي نصت عليها قرارات الشرعية الدولية وعلى رأسها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، وبمبدأ الأرض مقابل السلام والاتفاقيات الثنائية التي وقعتها مع السلطة الفلسطينية في إطار العملية السلمية، وكذلك بتنفيذ خارطة الطريق بكافة بنودها واستحقاقاتها، وبالكف عن سياسات الحصار والتجويع والاجتياحات العسكرية المتكررة للمناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية، وتدمير البنية التحتية، وبناء المستوطنات. ونطالب بالإفراج عن جميع المعتقلين الفلسطينيين وبعدم المساس بالأماكن المقدسة وعدم إلحاق أي أضرار بالمسجد الأقصى والتمسك بعروبة مدينة القدس ورفض أية إجراءات إسرائيلية لضمها وتهويدها.

وحول مسألة الجدار العازل، فإن استمرار إسرائيل في بنائه يعتبر انتهاكا صارخا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وعدم احترام الفتوى الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ عن محكمة العدل الدولية، التي رأت أن هذا الجدار يتعارض مع قرارات الشرعية الدولية، وطالبت إسرائيل بإزالته وتعويض الفلسطينيين الذي تضرروا من بنائه. كما يعبّر عن عدم احترام إرادة المجتمع الدولي وفقا لقرار الجمعية العامة دأط-١٠/١٥ الصادر في تموز/يوليه من العام الماضي.

تنظر دولة الكويت إلى الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية باعتباره خطوة أولى يجب أن تتبعها خطوات أخرى لإنهاء الاحتلال طبقا لما ورد في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، تمهيدا لإقامة دولة فلسطينية مستقلة على التراب الوطني الفلسطيني وعاصمتها القدس الشريف.

إن الاتفاق الأخير حول معبر رفح يمكن اعتباره من مؤشرات التقدم المحرز، إلا أنه يتطلب إنجاز المزيد، خاصة فيما يتعلق بمسألة إعادة فتح مطار وميناء غزة، والسماح بحرية التنقل بين قطاع غزة والضفة الغربية، والتنقل ضمن الضفة الغربية نفسها.

إن الكويت تتطلع إلى أن يؤدي الانسحاب الإسرائيلي هذا إلى إحياء جهود السلام في المنطقة، بما يؤدي إلى انسحاب إسرائيل الكامل من مرتفعات الجولان السورية العربية المحتلة إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتأكيد على عدم قانونية الأنشطة الإسرائيلية في الجولان المحتل.

السيدة الملا (الكويت): أما بالنسبة لشواغل أشقائنا في لبنان، فإن الكويت تواصل دعمها الكامل لكافة مطالبهم العادلة، وتدعو إسرائيل إلى وقف تهديداتها المستمرة للبنان واحترام سيادته.

في الختام، نؤكد على أن السلام العادل والدائم والشامل لن يتحقق ما دام الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ مستمرا. ونجدد هنا تأييد دولة الكويت بمبادرة السلام العربية التي اعتمدتها القمة العربية في بيروت والتزامها بها باعتبارها إحدى الركائز الأساسية في العملية السلمية. ونقدّر بهذا الصدد الجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية لقيادة المنطقة إلى الأمن والاستقرار الذي يطمح الجميع إلى تحقيقه. ولا بد للحكومة الإسرائيلية أن تدرك وتعي أن تحقيق عنصر الأمن مطلب رئيسي وحق لكافة أبناء ودول المنطقة وليس حكرا على إسرائيل فقط.

السيدة نونيز دي أودريمان (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): في العاشر من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، اتخذت الجمعية العامة القرار ٣٣٧٦ (د-٣٠)، الذي أنشئت بموجبه اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وتضطلع اللجنة بمهمة التوصية ببرنامج يهدف إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف. وننوه بالتالي بالعمل الإنساني النبيل والهام الذي تقوم به اللجنة، والذي يستمد جذوره من المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة.

ويشرفنا أنه تم قبولنا بصفة عضو مراقب في اللجنة بتاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وبالمثل، مما يشرفنا ويمثل مصدر فخر لنا أن نكون البلد المضيف هذا العام لاجتماع اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي سيعقد في كراكاس من ١٣ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر.

ونحن مقتنعون بأنه من الضروري لصون السلم والأمن الدوليين، أن تضع الدول الإيديولوجيات جانبا في العلاقات فيما بينها، وتلتزم بميثاق الأمم المتحدة وبالمبادئ الأساسية المقبولة للعلاقات الدولية وأعرافها التزاماً دقيقاً. وثمة أهمية بالغة لحظر استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأي دولة، ولعدم التدخل بأي شكل من الأشكال في الشؤون الداخلية والخارجية للدول والشعوب أو في مواردها الطبيعية، ولمنح الشعوب الواقعة تحت الاستعمار بشكليه التقليدي والجديد، أو تحت الاحتلال الأجنبي أو التي تحكمها أنظمة عنصرية، حق تقرير المصير والاستقلال.

ونحن على قناعة بأن السيادة صلاحية حصرية للشعوب، وأن مصير الشعب الفلسطيني لا يمكن أن يقرره سوى ذلك الشعب بنفسه. ونحن مقتنعون أيضا بأنه لوضع حد للعنف في كل من الأراضي الإسرائيلية والفلسطينية، يجب إعطاء الفلسطينيين السيطرة الكاملة على أرضهم. فلا يمكن للسلام أن يتحقق ما دام الاحتلال مستمرا، لأن الشعوب ستظل رافضة للاحتلال على الدوام.

ونعتقد أن إيجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية، التي تشكل جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي يجب أن تستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية، والتي أيدتها الجمعية العامة، والخاصة ببناء إسرائيل لجدار على الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما يجب أن تستند إلى المبادئ الأساسية التالية: انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس وغيرها من الأراضي العربية المحتلة؛ واحترام حق جميع دول المنطقة في العيش بسلام، دون أي نوع من أنواع التدخل، داخل حدود معترف بها دوليا؛ وأخيرا، الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، لا سيما حقه في تقرير المصير.

وتؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية التوصل إلى تسوية شاملة وسلمية للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. ونأمل أن

تجري مفاوضات لهذه الغاية في ظروف تضمن للشعب الفلسطيني تقرير مصيره بنفسه على نحو فعلي.

وأود أن أختتم بتذكير الجمعية بقصة للقديس أوغسطينس كما أوردها ناعوم تشومسكي. فقد روى القديس أوغسطينس قصة قرصان أمسك به الاسكندر الأكبر وسأله كيف يجرأ على تعكير هدوء البحار. فرد القرصان متسائلا كيف يجرأ الاسكندر على قلقة العالم بأسره، وقال ''أنا أملك قارباً صغيراً ولذلك يسمونني لصاً. أما أنت فلديك أسطول كامل، ولذلك يسمونك إمبراطورا''.

السيد الدباشي (الجماهيرية العربية الليبية): أود في البداية أن أعبر عن تقدير بلادي للعمل الذي تقوم به اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ونثني على الجهد الذي ما زالت تبذله منذ تأسيسها في سبيل تنفيذ الولاية التي أناطها بها المجتمع الدولي.

نعود هذه السنة مرة أخرى إلى دراسة قضية فلسطين، وأغلبنا يعبر عن خيبة أمله في الأمم المتحدة لفشلها على مدى ثمانية وخمسين عاما في إيجاد حل عادل ودائم وشامل يضمن للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف، وهي حقه في العودة إلى وطنه، وحقه في تقرير مصيره، وحقه في إقامة دولته المستقلة على كامل أراضيه.

ولكن ما هو السبب في هذا الفشل الذريع؟ إن الجواب في الواقع سهل وواضح. فنحن جميعا لاحظنا على مدى العقود الماضية كيف يتعامل مجلس الأمن مع الكيان الإسرائيلي الذي اغتصب الأرض الفلسطينية، وشرد أهلها إلى مختلف أنحاء العالم وما زال يصر على عدم عودتهم إلى أراضيهم، ويعمل بكل الوسائل وبدعم من حلفائه على تغيير تاريخ المنطقة وجغرافيتها وحتى هويتها الثقافية.

لقد تعامل مجلس الأمن مع سلطات الاحتلال على أنها كيان فوق القانون وغير قابل للنقد، وموورست كل الضغوط على الشعب الفلسطيني لكي يسلم بالأمر الواقع ويتوقف عن المطالبة باسترجاع أراضيه أو النضال من أجل ذلك.

لقد استغل الكيان الإسرائيلي الظرف الدولي الذي نشأ بعد أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وعمل بكل الوسائل على إلصاق تهمة الإرهاب بنضال الشعب الفلسطيني الذي يسعى إلى إزالة الاحتلال واستعادة حقوقه، وهو نضال مشروع تكفله كل القوانين والأعراف الدولية.

وهنا لا يفوتنا أن نعبر عن أسفنا لأن عددا من الدول التي ناضلت ضد النازية وأيدت حركات التحرر ضد الاحتلال النازي، أصبحت، للأسف الشديد، تتبنى وجهة النظر الإسرائيلية، وتقف إلى جانب الاحتلال الإسرائيلي، وتحاول تبرير الكثير من الجرائم المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني والتي لا تقل بشاعة عن الجرائم التي ارتكبتها النازية.

وعلى أجهزة الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، أن تتوقف عن استخدام المعايير المزدوجة. وعلى الجمعية العامة أن تسعى إلى إصلاح حقيقي لمجلس الأمن يضمن إلغاء حق النقض أو تقييد استخدامه حتى لا تبقى قرارات الجمعية العامة مجرد حبر على ورق، وحتى لا يبقى القانون الدولي قانونا للأقوياء يفسرونه كما يريدون لضمان مصلحتهم.

وإذ نتحدث عن القانون الدولي، يجب علينا اتخاذ الإجراءات اللازمة لإرغام الكيان الإسرائيلي على تنفيذ الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بشأن تشييد الجدار العازل في الأراضي الفلسطينية، وهي الفتوى التي أكدتها الجمعية العامة في قرار الدورة الاستثنائية الطارئة رقم ١٥/١٠ بتاريخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

لقد شهدت العقود الأخيرة مخططات كثيرة لحل مشكلة فلسطين. وكان آخرها خارطة الطريق التي تشرف على تنفيذها اللجنة الرباعية. ولكن لم نلاحظ أي تقدم يُذكر نحو الهدف المنشود لأن اللجنة الرباعية تركت كل شيء معلّق برغبة سلطات الاحتلال. أقول: إن اللجنة الرباعية تركت كل شيء معلّق برغبة سلطات الاحتلال. فهي لا تقدم المبادرات، ولكنها تنتظر دائما بعض الأعمال الدعائية الإسرائيلية لتتحرك من خلالها، وكأنها مبادرات إسرائيلية حقيقية.

إن أي تحرك نحو إيجاد حل عادل وشامل يجب أن ينطلق من القانون الدولي وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وكما قال الأخ أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ خلال المناقشة العامة وأقتبس:

”إننا نعتقد أن الحل لا يمكن أن يتم من خلال فرض الأمر الواقع، وإصدار القرارات، ووضع الخطط غير القابلة للتنفيذ، وإنما من خلال الحل الجذري الذي يضمن عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم، وإقامة دولة ديمقراطية على أرض فلسطين التاريخية، يعيش فيها العرب واليهود على قدم المساواة على غرار ما جرى في جنوب أفريقيا، حيث تم الوئام بين السود والبيض بعد عقود من الصراع وإراقة الدماء. وما لم يتحقق ذلك من المجتمع الدولي، فإن معاناة الشعب الفلسطيني ستستمر، وستبقى المنطقة في حالة صراع وتوتر ولا ينعم فيها أحد بالأمن ولا بالسلام“.
(انتهى الاقتباس)

إن منطقة الشرق الأوسط لن تنعم بالأمن والسلام إلا إذا تمكن المجتمع الدولي من إيجاد حل عادل ودائم لقضية فلسطين، وتحقيق الانسحاب الكامل لقوات الاحتلال الإسرائيلي من مرتفعات الجولان السورية ومزارع شبعا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ الأعضاء أن الجمعية العامة ستبتّ في مشاريع القرارات من A/60/L.28 إلى A/60/L.31 مباشرة عقب مناقشة البند ١٤ من جدول الأعمال المعنون ”الحالة في الشرق الأوسط“، والبند ١٥ المعنون ”قضية فلسطين“.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.